مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاساتها على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح بالبنوك التجارية – دراسة ميدانية

Developing Internal Audit Activities to Examine the Methodology for Applying the Expected Credit Loss Model and its Reflections on Mitigating Discretionary Earning Smoothing Practices in Commercial Banks – A Field Study

دكتور / رجب محمد عمران
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات
ragab.omran@com.usc.edu.eg

تاريخ الإرسال	31-12-2023
تاريخ القبول	14-01-2024
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص البحث:

الهدف: تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن مراجعة وتقييم الإجراءات والافتراضات التي تبنتها الإدارة لتحديد وقياس معلمات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبيان مدى انعكاس ذلك على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض.

المنهجية: تم إجراء دراسة تحليلية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9، وذلك بالإضافة إلى دراسة ميدانية لعينة مكونة من (٩٨) مفردة شملت كل من مديري إدارات المخاطر، المراجعة الداخلية، والالتزام والحوكمة بالبنوك محل البحث بغرض تحديد مدى إدراك مسؤولي الإدارات الثلاث لأهمية تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاسات ذلك على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.

النتائج والتوصيات: خلص البحث إلى أن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لأغراض فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يعزز من دقة وموثوقية وشفافية تقديرات هذه الخسائر، وكذلك تقارير مالية أكثر شفافية وموثوقية، مما يقلل من نطاق ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض من خلال اكتشاف ومنع مثل هذه الممارسات. وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إدراك البنوك التجارية لمحددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، كما أشارت إلى وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية، في حين تبين عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأخيراً وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: أنشطة المراجعة الداخلية، نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، التمهيد الاختياري للأرباح.

Abstract:

The objective: developing internal audit activities regarding reviewing and assessing the procedures and assumptions used to measure the parameters of expected credit loss model. Furthermore, investigate the reflection of such activities on reducing the practices of discretionary earnings smoothing through loan loss provisions (LLPs).

Methodology: An analytical study was conducted on the methodology for applying the expected credit loss model under the IFRS 9, in addition to a field study of a sample of (98) individuals that included all the managers of the risk, internal audit, and compliance and governance departments of the banks in question. The purpose was to assess the level of awareness among officials from these three departments regarding the significance of developing internal audit activities to examine the methodology employed in applying the expected credit loss model and its potential impact on mitigating the practice of discretionary earnings smoothing through loan loss provisions.

Findings and recommendations: The research concluded that developing internal audit activities to examine the methodology for applying the expected credit loss model enhances the accuracy, reliability, and transparency of estimates of these losses. Additionally, it leads to more transparent and reliable financial statements, thereby limiting discretionary earnings smoothing through loan loss provisions by identifying and preventing such practices. The field study findings revealed no statistically significant differences between the respondents' opinions regarding commercial banks' awareness of the determinants and the methodology of applying the expected credit loss model. Additionally, it was found that there exist significant differences among the respondents' viewpoints concerning the qualities of discretionary earnings smoothing techniques using loan loss provisions in commercial banks. Simultaneously, it was observed that there existed no statistically significant differences among the respondents' viewpoints concerning the development of internal auditing procedures in commercial banks for scrutinizing the methodology employed in applying the expected credit loss model. Finally, the development of internal audit activities aimed at assessing the methodology of applying the expected credit loss model significantly impacted mitigating the practice of discretionary earnings smoothing through loan loss provisions by commercial banks.

Keywords: Internal Audit Activities, Expected Credit Loss Model, Discretionary Earnings Smoothing.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

تتركز الأصول المالية للبنوك في محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية وبالتالي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات كما أنها تعد أحد مصادر المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر الائتمان سواء نتيجة عدم الالتزام بمعايير ومتطلبات منح الائتمان أو عدم كفاءة إدارة المحفظة. كما أن المخاطر الائتمانية تعتبر مخاطر ملازمة للأنشطة المصرفية ولا يمكن تجنبها. وبالتالي فان البنوك تولي اهتماما كبيرا لإدارة هذه المخاطر والتحوط لها على النحو الذي يقلل من الآثار السلبية للخسائر الائتمانية من خلال تكوين مخصصات لخسائر القروض ولاسيما في ظل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار IFRS 9. حيث يجب أن يعمل تطبيق المعيار على المدى الطويل على تحسين إدارة مخاطر الائتمان والعمليات الداخلية لتحديد الأسعار التي من شأنها تحسين الاستقرار المالي للبنوك (Kund & Rugilo, 2018).

وقد ألزم البنك المركزي المصري البنوك التجارية بتطبيق هذا النموذج بداية من عام ٢٠١٩ والذي يعد تغييراً جوهرياً في احتساب وتكوين مخصصات خسائر القروض وفق منهجية تقوم على أساس المعلومات المستقبلية لضمان سلامة واستقرار المراكز المالية للبنوك. ويتعين على البنوك أن تسعى إلى تطوير نماذج قوية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة والنظر في التوجيهات بشأن مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل، كما انه لا بد من وضع إجراءات لتقييم جودة النماذج المستخدمة بشكل دوري (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

حيث لم يحدد معيار IFRS 9 منهجية محددة لتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، لذلك تستخدم البنوك سيناريوهات وتقديرات ومنهجيات مختلفة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة. حيث قد يؤدي ذلك إلى تباين في تكوين مخصصات خسائر القروض في ظل استناد النموذج إلى تقدير بعض معلماته على أساس التقدير الشخصي للإدارة وخاصة فيما يتعلق بتقييم التغيرات الجوهرية في مخاطر الائتمان (Orbán & Tamimi, 2020).

ويشكل تطبيق معيار IFRS 9 تحدياً للبنوك فيما يتعلق بضرورة تطوير منهجيات جديدة متطورة نسبيًا تتضمن جميع معلومات مستوى التعرض المتاحة بالإضافة إلى تنبؤات الاقتصاد الكلي. حيث قد يؤدي تعقيد المعلومات التي غالباً ما تعتمد على مجموعات البيانات غير المهيكلة والتنبؤات غير المؤكدة، إلى زيادة تقلب مصروف الديون المعدومة وبالتالي إلى انخفاض استقرار النتائج المالية للبنوك (Pastiranová & Witzany, 2021).

وعلى ذلك قد تستخدم إدارات البنوك مخصصات خسائر القروض كآلية لإدارة الأرباح من خلال التمهيد الاختياري للأرباح بهدف تقليل تقلبات الأرباح خلال الفترات المالية المتتالية من أجل إحداث نوع من الاستقرار المالي للأسواق. حيث أن البنوك لديها الحافز وفق هذه الآلية لخفض مستوى مخصصات خسائر القروض التقديرية باعتبارها أعباء على الإيرادات عندما يكون التأثير غير المواتي على الأرباح المحتجزة أعلى، وذلك من أجل زيادة (تضخيم) الأرباح وبالتالي تحسين مؤشرات ونسب الربحية للبنك وتحقيق طموحات الملاك والمساهمين (Casta et al., 2019).

حيث أنه على الرغم من أن الهدف الرئيسي من مخصص خسائر القروض هو تعديل احتياطيات خسائر القروض للبنوك لتعكس الخسائر المستقبلية المتوقعة في محافظ قروضها، إلا أن الأدلة السابقة تشير إلى أن المديرين قد يستخدمون مخصصات خسائر القروض من أجل إدارة الأرباح، أو إدارة رأس المال التنظيمي، أو كأداة لتوصيل معلوماتهم الخاصة إلى المستثمرين حول الآفاق المستقبلية (Pandey et al., 2022).

وفي هذا السياق انتهت دراسة سعادة (٢٠٢١) التي استهدفت قياس وتقييم ممارسات إدارة الأرباح من خلال آلية مخصص خسائر القروض بالبنوك إلى وجود تلك الممارسات أو ما يسمى بالتمهيد الاختياري للأرباح في ٩ بنوك مقيدة ببورصة الأوراق المصرية، سواء البنوك ذات الأنشطة المعتادة محددة العائد (٧ بنوك) أو بنوك المرابحات أو المعاملات الإسلامية (بنكين) وبالشكل الذي يؤكد أن تصنيف البنوك حسب طبيعة المعاملات لا يؤثر في ممارسات إدارة الأرباح. كما خلصت كذلك دراسة النقيب (٢٠٢١) إلى وجود علاقة بين مخصصات الخسائر الائتمانية وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك المصرية.

وأكدت تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في عام ٢٠١٩ بشأن تطبيق معيار IFRS 9 بالبنوك التجارية العاملة في مصر على انه يتعين على مجلس الإدارة ضمان قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديدا إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من معقولية وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

وعلى ذلك تتجسد مشكلة البحث في ضرورة تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق تعليمات البنك المركزي المصري وتوفير توكيد على صحة تقدير المعلمات وكذلك الافتراضات التي يستند إليها النموذج عند تكوين مخصصات خسائر القروض، الأمر الذي قد يحد من إمكانية استخدام إدارات البنوك لهذه

المخصصات كآلية للتمهيد الاختياري للأرباح. ومن ثم يمكن بلورة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

١. ما هي محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية؟
٢. ما هي طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية؟
٣. هل يمكن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؟
٤. ما هي انعكاسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية؟

ثانيا: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

١- دراسات تناولت محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة:

هدفت دراسة عمر (٢٠٢٠) إلى بيان أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة يؤدى إلى ضرورة إدخال التوجه المستقبلي في تكون مخصص خسائر القروض من خلال الاعتماد على كافة المعلومات المتاحة سواء كانت تلك المعلومات نوعية أو كمية وسواء كانت معلومات تاريخية أو حالية أو مستقبلية، كما خلصت إلى أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدى إلى الاعتراف المبكر بخسائر القروض وهذا الاعتراف يحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج مما يحد من الخطر الائتماني للبنوك.

واستهدفت دراسة Gornjak (2020) القيام بتحليل الأدبيات التجريبية حول محاسبة الأدوات المالية بموجب معيار IFRS 9 بعد يناير ٢٠١٨، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة مجالات وهي: مقارنة الدراسات السابقة حول كيفية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وانخفاض القيمة أو مخصص خسائر القروض، وكذلك التأثير على الربح أو الخسارة. ويركز المجال الثاني على تقدير احتمالية التخلف عن السداد (احتمال التعثر) من خلال نماذج منهج المشاهدات اللحظية Point in time لتوقعات الخسارة التي تعتبر أحد المعلمات الرئيسية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. في حين يشمل المجال الثالث التركيز على القروض المؤداه والقروض

المتعثرة وتأثيرها على متطلبات رأس المال للبنوك، وأخيراً تحديد النتائج المتعلقة بتأثير تطبيق معيار IFRS 9 على قيمة أصحاب المصلحة.

وقد أشارت دراسة Wheeler (2021) إلى أن التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتعلقة بمحفظة القروض يعتبر مصدر قلق رئيسي لأصحاب المصالح في البنوك، وبالتالي التأكيد على ضرورة تقييم قدرة البنك على استيعاب هذه الخسائر وتسعير القروض بشكل دقيق من قبل الإدارة. حيث تناولت الدراسة التحول من نموذج الخسارة الائتمانية المحققة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك باعتبار أن التقرير المتأخر عن الخسارة المحققة هو الدافع الرئيسي وراء هذا التحول نتيجة تقديم معلومات غير كافية ومتأخرة في نفس الوقت، وبالتالي عدم قدرة المستثمرين على فهم المخاطر في محافظ قروض البنوك بشكل أفضل. لذلك يوسع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من قاعدة المعلومات حول خسائر القروض وإلزام البنوك بالاعتراف المبكر بهذه الخسائر مما يساعد على تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة والكافية لفهم المخاطر المرتبطة بالقروض من خلال زيادة الشفافية المصرفية. وعلى الرغم من أهمية هذا التحول إلا أنه آثار مخاوف بشأن تكلفة التطبيق، وزيادة التدخل الإداري في تقديرات خسائر القروض، والأثر السلبي على رأس المال التنظيمي، وإمكانية تفاقم التقلبات الدورية في الإقراض.

كما أظهرت نتائج دراسة Kim, et al (2021) وجود تأثير جوهري للتحول إلى نموذج الخسائر المتوقعة وفقا لمعيار IFRS 9 على تماثل الاعتراف بالخسائر من خلال السماح بالاعتراف المبكر بحجم أكبر من الخسائر الائتمانية المتوقعة، وأن هذا يقود إلى ثورة كبيرة في مجال محاسبة خسائر القروض. وذلك من خلال القيام باختبار أثر هذا التحول على توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية لعينة تضمنت عدد (٣٣) بنك من دول مختلفة.

في حين حاولت دراسة López-Espinosa, et al (2021) أن تقدم دليلاً على التأثير الذي يفرضه التحول من الاعتراف بالخسارة الائتمانية المحققة إلى الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على المحتوي المعلوماتي لمخصصات خسائر القروض، وذلك باستخدام عينة من البنوك من ٧٤ دولة. وتوصلت هذه الدراسة أن تكوين المخصصات بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة سيكون أكثر تنبؤ بالمخاطر المصرفية المستقبلية مقارنة بالمخصصات القائمة على نموذج الخسارة الائتمانية المحققة وفقاً لمعيار IAS 39، بالإضافة إلى أن هذا التحول يؤدي إلى دمج مزيداً من المعلومات لتقييم مخاطر البنوك. ومع ذلك يواجه تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة تحديين: أولاً تضمين تقييمات المخاطر التطلعية في قياس قيمة الأصول، وبالتالي يستلزم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة جهداً كبير لجمع البيانات وخبرة في تطبيق

نماذج المخاطر المعقدة، ثانياً بالمقارنة مع نموذج الخسارة الائتمانية المحققة يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة درجة كبيرة من الحكم الإداري والتقدير في عملية تصميم النماذج، وبالتالي يمكن أن يؤدي نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى تقارير أقل إفادة بشأن مخصصات خسائر القروض بسبب خطأ القياس و(أو) الانتهازية.

كما تناولت دراسة عبد الهادي وآخرون (٢٠٢٢) تحليل تأثير تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على توقيت الاعتراف بالخسائر المتوقعة والمدى الذي يمكن أن يسهم فيه هذا النموذج في تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وذلك باعتبار أن توقيت الاعتراف بالخسارة يعتبر أحد المسببات الرئيسية لتفاقم الأزمة المالية ٢٠٠٨ بسبب سياسة تكوين المخصصات وتوقيت الاعتراف بها وفقاً لنموذج الخسارة الائتمانية المحققة الذي تبناه معيار IAS 39، لذلك تم استبدال هذا النموذج بنموذج أكثر تطلعاً للمستقبل يمكن للبنوك من خلاله الاعتراف المبكر بالمخاطر المحتملة المرتبطة بعمليات الإقراض. وقد تم إجراء الدراسة على عينة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري تمثلت في ١٧ بنك من البنوك المقيدة في البورصة باستثناء بنك القاهرة، بالإضافة للبنوك التي أمكن الحصول على بياناتها المالية. وخلصت الدارسة إلى أن هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية للاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة وفقاً لمعيار IFRS 9 على كفاية مخصصات خسائر الائتمان، كما توصلت الدراسة إلى وجود تحسن في مؤشرات الاستقرار المالي بعد تطبيق معيار IFRS 9 للاعتراف المبكر بالخسارة مقارنة بمعيار IAS 39 باستثناء مؤشر الربحية.

وأخيراً استهدفت دراسة عزام والصعيدي (٢٠٢٢) تحليل مدى تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الملاءة المالية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية، خلال الفترة من الربع الأول لعام ٢٠١٩ حتى الربع الثاني لعام ٢٠٢١ لعدد (١٢) بنكاً، حيث بلغ عدد المشاهدات التي خضعت للتحليل الإحصائي (١٢٠) مشاهدة. وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك المصرية تسعى لتعزيز حجم مخصصات خسائر القروض للتحوط للخسائر الائتمانية المتوقعة، بالإضافة إلى وجود فروق معنوية بين البنوك المصرية من حيث الملاءة المالية لكل بنك، وكذلك حسب الحجم وفقاً لمؤشرات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وأيضا توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لمؤشرات هذا النموذج على الملاءة المالية للبنوك المصرية، وأن أكثر هذه المؤشرات تأثيراً على الملاءة المالية هي مخاطر الأصول، الرافعة المالية، الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة الثالثة، ومعدل التكاليف مقابل الدخل.

٢- دراسات تناولت ممارسات إدارة الأرباح (التمهيد الاختياري) باستخدام مخصصات القروض:

استهدفت دراسة Ceccobelli & Giosi (2019) تحليل ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض بالتطبيق على ١٥٦ بنك من ١٩ دولة أوربية خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٦. وقد توصلت الدراسة إلى وجود هذه الممارسات بصورة مكثفة بين البنوك الأوربية، حيث يتم استخدام مخصص خسائر القروض سواء في مجال تمهيد الأرباح أو إدارة مخاطر رأس المال وبخاصة التقديرات الاختيارية لهذا المخصص. كما خلصت أيضا إلى وجود تلك الممارسات بصورة كبيرة في البنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية مقارنة بالبنوك غير المقيدة، وأن تلك الممارسات تحدث بصورة رئيسية بدافع الحفاظ على القيمة السوقية للبنك والحد من التقلبات في الأرباح.

كذلك هدفت دراسة سعادة (٢٠٢١) الى قياس وتقييم ممارسات إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الأربعة عشر المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠٢٠، وذلك من خلال التركيز على صياغة واختبار نموذج لقياس وتقييم تلك الممارسات. وقد اعتمدت الدراسة على النموذج الأكثر قبولا في هذا المجال وهو نموذج ثنائي الخطوة، حيث تهدف الخطوة الأولى إلى تحديد التقديرات الاختيارية لمخصص خسائر القروض من خلال بواقي دالة الانحدار لتأثير معدل القروض غير المحصلة، ومعدل التغير في القروض غير المحصلة ومعدل التغير في القروض بوصفهم متغيرات مستقلة في مخصص خسائر القروض كمتغير تابع، وينتج عن تلك الخطوة القياس الكمي للتقديرات الاختيارية. وتشتمل الخطوة الثانية على تناول تأثير ستة من المتغيرات المستقلة سابقة التحديد في التقديرات الاختيارية، والتي تتمثل في: معدل القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي الودائع، ومعدل إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الأصول، ومعدل الأرباح قبل الضرائب، ومخصص القروض إلى إجمالي الأصول، وحجم البنك، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل إجمالي الالتزامات إلى حق الملكية. وقد انتهت الدراسة إلى عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح على مستوى التحليل القطاعي، بينما تواجدت هذه الممارسات في تسعة بنوك محل التحليل وذلك على مستوى التحليل الفردي. وعلى ذلك أوصت الدراسة بالمزيد من التوجه نحو الدراسات في مجال دراسة وتحليل ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات المالية.

وعلى الجانب الآخر تناولت دراسة Skała (2021) دور المساهمين في إنشاء مخصصات تقديرية لخسائر القروض واستخدامها في تمهيد الأرباح، باستخدام عينة من أكثر من ٢٠٠ بنك في أوروبا. وتظهر نتائج الدراسة أن مخصصات خسائر القروض وتمهيد الأرباح في البنوك المملوكة للأجانب والمملوكة للدولة تختلف عن البنوك الخاصة المحلية، وأن البنوك الأجنبية

والحكومية تنشئ مخصصات تقديرية لخسائر القروض أعلى من البنوك المحلية الخاصة، كما تستخدم البنوك الأجنبية مخصصات خسائر القروض التقديرية لممارسة التمهيد الاختياري للأرباح، في حين أن البنوك الحكومية لا تمارس التمهيد الاختياري للأرباح، كما أشارت النتائج إلى ارتفاع مخصصات خسائر القروض في البنوك الأجنبية ذات جودة الأصول المنخفضة والربحية العالية، وأن البنوك الأجنبية ذات الربحية المنخفضة والتي تعمل في بيئات اقتصادية متقلبة لا تنشئ مخصصات تقديرية لخسائر القروض أعلى من البنوك الخاصة المحلية.

في حين هدفت دراسة النقيب (٢٠٢١) إلى تقديم دليلاً عن أثر تدابير مكافحة جائحة COVID19 على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وكل من إدارة الأرباح من ناحية، وإدارة رأس المال التنظيمي من ناحية أخرى، وذلك في ظل ظروف عدم التأكد التي تشوب الاقتصاد ككل. وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة في ظل وجود تدابير لمكافحة جائحة COVID 19 قد أثرت تأثيراً إيجابياً على إدارة الأرباح للبنك باستخدام مخصصات الخسائر الائتمانية الاختيارية، مما يؤكد على نجاح الجهات التنظيمية في احتواء الأزمة وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية. كما تم التوصل إلى عدم دلالة إدارة رأس المال باستخدام المخصصات الاختيارية، نظراً لخضوعها إلى إشراف رقابي عالي الجودة في ظل تطبيق مقررات بازل.

وحاولت دراسة متولي (٢٠٢٢) اختبار أثر تبنى معيار IFRS 9 والقيد بالبورصة على استخدام البنوك العاملة بمصر لمخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح ورأس المال، وذلك من خلال تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على عينة من البنوك العاملة بمصر خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، حيث تم تجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة لعدد ٢٧ بنك منها ١٤ بنك مقيد بالبورصة المصرية. وجاءت نتائج الدراسة بأدلة تجريبية مهمة، لعل من أهمها: قيام البنوك العاملة في مصر باستخدام مخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح ورأس المال وبما يشير ضمناً إلى انخفاض جودة التقارير المالية لتلك البنوك، هذا بالإضافة إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال في البنوك المقيدة بالبورصة مقارنة بالبنوك غير المقيدة. وفيما يتعلق بأثر تبنى IFRS 9 فقد توصلت الدراسة لنتيجة مهمة تفيد بأن الالتزام بمتطلبات هذا المعيار يعزز من جودة التقارير المالية بالنسبة للبنوك المقيدة فقط، نتيجة للحد من ممارسة إدارة الأرباح ورأس المال بتلك البنوك.

وأخيراً هدفت دراسة Ozili (2022) إلى تقييم العلاقة بين مخصصات خسائر القروض والأرباح قبل المخصصات في البنوك البريطانية خلال الموجة الأولى من جائحة COVID-19، وتم

استخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار لتقييم العلاقة بين تمهيد الأرباح ومخصصات خسارة القروض في البنوك النظامية في المملكة المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المخصصات بلغت أعلى مستوى لها في ذروة الوباء في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠م وانخفضت خلال الفترة اللاحقة. وتظهر نتائج تحليل الانحدار أن مخصصات خسائر القروض ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالأرباح قبل المخصصات خلال الجائحة وفي الفترة ما قبل الجائحة، كما تشير إلى ارتفاع تمهيد الأرباح خلال فترة الجائحة، وعلى مستوى التحليل الفردي تواجدت ممارسات تمهيد الأرباح بشكل أعلى خلال الجائحة في ثلاثة من البنوك النظامية الأربعة محل التحليل.

٣- دراسات تناولت دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية (الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية):

هدفت دراسة Chedid & Chaya (2020) إلى بيان الهدف من معيار IFRS 9 ولاسيما في مجال بناء نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك التحقق من دور وظيفة المراجعة الداخلية بالبنوك اللبنانية في تطبيق المعايير المحاسبية وتطوير الخطط التشغيلية بهدف زيادة الربحية والحد من المخاطر. حيث ركزت الدراسة على إيضاح الدور الفعال لوظيفة المراجعة الداخلية في مساعدة الإدارة في تقييم المخاطر والامتثال للقواعد وتقييم نماذج الأعمال وخفض التكاليف وتقييم إدارة المخاطر. كما توصلت الدراسة إلى أن جودة وكفاءة أنشطة المراجعة الداخلية تحقق وفرة في التكاليف نتيجة تقليل أعمال وتكاليف المراجعة الخارجية.

كذلك هدفت دراسة Tamimi (2021) تحليل دور وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر من وجهة نظر مديري المخاطر في البنوك، مع استعراض مفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ المراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال إجراء (١٠) مقابلات مع مديري المخاطر بالبنوك. وقد توصلت الدراسة إلى أن العامل الأساسي في إدارة المخاطر هو كفاءة مديري المخاطر، وان أنشطة المراجعة الداخلية تسهم بشكل جوهري في تقييم ممارسات إدارة المخاطر والتأكد من كفاءة هذه الممارسات في التعامل مع المخاطر المصرفية، كما توصلت إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تشارك بشكل فعال في تقديم المقترحات والتوصيات إدارة المخاطر لمساعدتها في القيام بوظائفها داخل البنوك.

في حين استهدفت دراسة المشهداني وجاسم (٢٠٢٢) إلى بيان دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص ومدى فاعليتها في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية المتوقعة، وتقديم إجراءات مقترحة للتطبيق، ولأجل تحقيق أهداف البحث اعتمد البحث على إعداد قائمة فحص تحتوي على مجموعة من الفقرات تتضمن واقع المراجعة الداخلية

ودورها في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص وزعت على عينة مكونة من (٧٩) مفردة من الأفراد العاملين في المصارف محل البحث، وتقديم إجراءات مقترحة لمساعدة المراجع الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف دور المراجع الداخلي في المصارف العراقية وعدم تمتعه بالاستقلالية التي تمكنه من أداء مهامه بشكل مستقل وموضوعي، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المراجع الداخلي بشأن التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتمتعه باستقلالية أكبر، والعمل بالإجراءات المقترحة والتي تساعد المراجع الداخلي في الاعتماد عليها عند التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة.

كما ركزت دراسة Berisha, et al (2023) على تقييم دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تساعد في الحد من مخاطر الائتمان وتحديد السياسات الائتمانية القائمة، كما خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك والأسلوب المتبع في المراجعة، وتنظيم سياسات الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

أخيراً تناولت دراسة عزام وآخرون (٢٠٢٣) دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض المصرفية، وذلك من خلال الاعتماد على عينة مكونة من (٧٨) مفردة من الأكاديميين، المراجعين الداخليين بالبنوك التجارية المصرية، ومديري الائتمان بالبنوك التجارية المصرية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مراجعة الجدارة الائتمانية للعملاء. وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك التجارية بالمراجعة الداخلية كأحد الآليات الفعالة في الحد من المخاطر الائتمانية عن طريق فحص أسس تقييم الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية.

<u>ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص ما يلي:</u>

١- أشارت بعض الدراسات التي تناولت محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة (عمر، ٢٠٢٠؛ عبد الهادي وآخرون، ٢٠٢٢؛ Kim, et al., 2021) إلى أن التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أتاح درجة كبيرة من الحكم الإداري والتقدير في عملية تصميم النماذج وإدخال التوجه المستقبلي في تكوين مخصص خسائر القروض. كما أشارت بعض الدراسات (López-Espinosa, et al., 2021; Wheeler, 2021) إلى أن تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤدي إلى تقارير أقل إفادة بشأن مخصصات

خسائر القروض بسبب خطأ القياس و(أو) الانتهازية. وهو ما يوضح الحاجة إلى تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لتحسين تطبيق هذا النموذج المستحدث.

٢- اتفقت غالبية الدراسات التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح (التمهيد الاختياري) (Ceccobelli & Giosi, 2019; Skała, 2021; Ozili, 2022؛ النقيب، ٢٠٢١؛ متولي، ٢٠٢٢) على تفضيل إدارات البنوك لآلية مخصصات الخسائر القروض وخاصة الجزء التقديري منها في إدارة وتمهيد الأرباح في ظل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرا للقدر الكبير من الحرية الذي يوفره هذا النموذج في تقدير مخصص خسائر القروض.

٣- أكدت معظم الدراسات التي تناولت دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية (Chedid & Chaya, 2020; Tamimi, 2021; Berisha, et al, 2023) على الدور المهم والمساهمة الفعالة لأنشطة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان، كما أوصت دراسة (عزام وآخرون، ٢٠٢٣) بضرورة اهتمام البنوك التجارية بالمراجعة الداخلية كأحد الآليات الفعالة في الحد من المخاطر الائتمانية، ولكن لم تتناول تلك الدراسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية في فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أو مساهمة تلك الأنشطة في الحد من ممارسات إدارة وتمهيد الأرباح في البنوك.

وعلى ذلك تتمثل الفجوة البحثية في ندرة الأدبيات المحاسبية بشأن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وانعكاس ذلك على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح بالبنوك التجارية. وتأسيساً على ما سبق يأتي البحث الحالي مكملاً للدراسات السابقة ومتميزاً عنها في الآتي: التركيز على اقتراح إجراءات للمراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية، وبيان انعكاسات الإجراءات المقترحة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح بالبنوك التجارية محل البحث.

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحديد انعكاسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية في فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية من خلال استخدام مخصصات خسائر القروض. وذلك سعيا لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- تحليل ودراسة محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.
٢- الكشف عن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.
٣- تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
٤- تحديد انعكاسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.

رابعاً: فروض البحث

١. لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إدراك البنوك التجارية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
٢. لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.
٣. لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
٤. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.

خامساً: أهمية البحث

١/٥- الأهمية العلمية:

١- مسايرة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التي تركز على تطوير أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر في البنوك التجارية.
٢- أن أغلب الدراسات التي تناولت دور أنشطة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح قامت باستبعاد البنوك وغيرها من المؤسسات المالية وذلك نظراً لطبيعتها المختلفة.
٣- المساعدة في فتح أفاق جديدة للبحث العلمي في مجال تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية وأثرها على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية من خلال فحص منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٤- ارتباط البحث بمشكلة التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض في البنوك، والتي تشكل اتجاهاً معاصراً في الفكر المحاسبي، خاصة في ظل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى قطاع المصرفي، مما يؤكد على ضرورة التأصيل العلمي للمتغيرات البحثية لهذا الموضوع.

٢/٥- الأهمية العملية:

١- مساعدة مدراء البنوك في تحسين إدارة المخاطر بصفة عامة ومخاطر الائتمان بصفة خاصة، وذلك من خلال تحسين كفاءة وفعالية عملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة وقياس مخصصات خسائر القروض بدقة وموضوعية.

٢- مساعدة المراجعين الداخليين بالبنوك التجارية على تطوير أنشطة المراجعة الداخلية كأحد آليات الرقابة الداخلية في مجال فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وإدارة المخاطر الائتمانية ومراجعة النماذج المستخدمة في قياس تلك المخاطر.

٣- أهمية تطوير أنشطة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البنوك من خلال مخصصات خسائر القروض.

٤- تلبية احتياجات مراقبي القطاع المصرفي في تحقيق الرقابة الفعالة على البنوك، وواضعي السياسات المالية الذين يتطلعون إلى نظام مالي سليم خالي من التلاعب بالأرباح.

سادساً: حدود البحث:

١- دراسة وتحليل ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال آلية مخصص خسائر القروض، دون غيرها من آليات إدارة الأرباح الأخرى.

٢- الاقتصار على دراسة قطاع البنوك التجارية في مصر دون باقي البنوك الأخرى العاملة بالقطاع المصرفي التابعة لإشراف البنك المركزي المصري.

سابعاً: منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على المنهج المختلط بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي حيث يستخدم:

١- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية التي تناولت إدارة وتمهيد الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض، والتي تناولت أنشطة المراجعة الداخلية، وأيضاً الدراسات التي تناولت نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢- المنهج الاستنباطي: ومن خلال هذا المنهج يحاول الباحث تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وبيان انعكاساتها على الحد من

ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح بالبنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في البيئة المصرية.

ثامناً: تقسيمات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث وانطلاقاً من فروضه واستكمالاً لما سبق الإشارة إليه من طبيعته وأهميته وأهدافه وحدوده، سوف يتم تقسيمه على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.

القسم الثالث: طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.

القسم الرابع: أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.

القسم الخامس: انعكاسات المراجعة الداخلية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.

القسم السادس: الدراسة الميدانية.

القسم السابع: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

القسم الثاني: محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية

انطلاقاً من سعي البنك المركزي المصري لتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية سواء المحاسبية أو التنظيمية في القطاع المصرفي من أجل تعزيز سلامة المراكز المالية للبنوك التجارية المصرية، فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري قراراً يلزم البنوك بإعداد قوائمها المالية وفق معيار IFRS 9 اعتباراً من عام ٢٠١٩، على أن تقوم البنوك بإعداد قوائم مالية تجريبية خلال عام ٢٠١٨ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

يرتكز معيار IFRS 9 على المبادئ المحاسبية مع تضمين المعلومات التطلعية في حساب مخصصات خسائر القروض. ويتناول هذا المعيار ثلاثة جوانب رئيسية وهي تصنيف وقياس الأدوات المالية، نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ومحاسبة التحوط، وذلك بغرض ربط المعالجة المحاسبية للأصول المالية وأدوات الدين بأنشطة إدارة المخاطر. ويرتكز نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على تكوين مخصصات خسائر اضمحلال للأدوات المالية استناداً

لمعلومات تاريخية أو حالية أو متوقعة تتوافر فيها درجة من الموضوعية والاعتمادية أو الموثوقية (Yang, 2017 ; أحمد،٢٠١٦).

تشير الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التقديرات التي يقوم بها البنك للخسائر المحتملة التي قد يتكبدها نتيجة عدم سداد المقترضين للقروض التي حصلوا عليها أو نتيجة التعرض لمخاطر أخرى في العمليات الائتمانية. ويرتبط الاعتراف بهذه الخسائر بالقياس اللاحق للأصول المالية ، حيث انه وفقاً لمعيار IFRS 9 يتعين على المؤسسة المالية الاعتراف بتلك الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وأيضا للأصول المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، بالإضافة إلى بعض الأدوات المالية الأخرى التي يتم الاعتراف بخسائرها الائتمانية المتوقعة وتشمل : الإيجارات المستحقة ، والأصول التعاقدية والتعهدات بتقديم قروض وكذلك عقود الضمان المالي التي تنطبق عليها متطلبات الاضمحلال (IASB, IFRS 9, Para 5.5.1).

كما أضاف معيار IFRS 9 أن يتم الاعتراف بمخصص الخسارة المتوقعة في الدخل الشامل الأخر بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر مع عدم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الأصول في قائمة المركز المالي (IASB, IFRS 9, Para 5.2.2).

ويتمثل الهدف من متطلبات الاضمحلال وانخفاض القيمة في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع Lifetime Expected Credit Losses لجميع الأدوات المالية التي يوجد بها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الاولي سواء تم تقييمها بشكل فردي أو جماعي مع الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات الموثوقة بما في ذلك المعلومات المستقبلية (IASB, IFRS 9, Para 5.5.4). وفي حالة عدم زيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، فانه يتعين على المؤسسة المالية الاعتراف ومن ثم تكوين مخصص للخسائر المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (IASB, IFRS 9, Para 5.5.5).

وفي حالة ما إذا قامت المنشأة في فترة التقرير السابقة بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة، ولكنها لم تعد مستوفاة للشروط اللازمة لذلك، فإنه ينبغي على المنشأة قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا في تاريخ التقرير الحالي (IASB, IFRS 9, Para 5.5.7). فضلا عن ضرورة اعتراف المنشأة في جميع الحالات بأرباح أو خسائر انخفاض

القيمة في حساب الأرباح أو الخسائر بمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة (أو العكس) المطلوب لتعديل مخصص الخسارة في تاريخ التقرير إلى المبلغ المطلوب الاعتراف به (IASB, IFRS 9, Para 5.5.8).

وترتكز منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري على تقدير ثلاث معلمات رئيسية وهي احتمال التعثر (PD) (%)، قيمة المديونية عند التعثر (EAD)، معدل الخسارة عند التعثر(LGD) (%). وتظل قيمة المديونية عند التعثر EAD ثابتة لقياس مخاطر الائتمان، في حين أن التغيرات في مخصصات خسائر القروض تعزي الى تقديرات احتمال التعثر والخسارة عند التعثر. وبالتالي فان الاختلافات بشأن توقيت ومدي الاعتراف بهذه الخسائر تنشأ من مدى تأثير التغيرات في احتمال التعثر PD (من حيث المعلومات المستخدمة في تحديده سواء كانت تاريخية أو مستقبلية) ومن معدل الخصم dr المستخدم لحساب القيمة الحالية، وكذلك من معدل الخسارة عند التعثر(LGD) والتي يقصد بها المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

ويقصد باحتمال التعثر (PD) احتمالية الإخفاق (التأخر) من قبل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ويعتبر العنصر الرئيسي في معادلة خسائر الائتمان المتوقعة والمعلمة الأكثر صعوبة في التقدير لأنه يعتمد على العديد من العوامل والمؤشرات المتعلقة بالمتغيرات في الاقتصاد الكلي، وكذلك سلوك العميل وبياناته السابقة. حيث ينبغي على البنوك تقييم التغيير النسبي والمطلق في احتمال التعثر PD بين الاعتراف الأولي بالأصل المالي وتاريخ التقرير كمؤشر أساسي. ويفترض معيار IFRS 9 أن البنوك ستقيم المعلومات الكمية التفصيلية حول الاحتمال الفعلي للتخلف عن السداد، أو التصنيف الخارجي أو الداخلي، أو الوضع المالي، أو المعلومات النوعية المتعلقة بالوضع القانوني والاقتصادي للمقترض. وعادة ما يتم تقدير احتمال التعثر من قبل البنوك الكبرى بناءً على نماذج خاصة أو داخلية، وتعتبر النماذج التالية هي أكثر النماذج المستخدمة بشكل متكرر لتقدير احتمال التعثر (Brkovic, 2017).

١. المشاهدات اللحظية point-in-time (PiT): ويقدم هذا المنهج تقييماً لاحتمال تعثر المقترض عن السداد في وقت معين على مدى زمني قصير نسبياً أو أقل من سنة استنادا إلى المؤشرات الاقتصادية الحالية. وبالتالي فإن هذا المنهج يعتبر شديد التقلب والحساسية نتيجة إمكانية يتغير هذا التقييم إلى حد كبير على مدار الدورة التجارية، حيث تتباين تقديرات احتمال التعثر بشكل ملحوظ في حالات الازدهار عنها في فترات الركود الاقتصادي.

٢. خلال فترة (TTC) through-the-cycle: ويركز هذا المنهج على المدي طويل الأجل، ويقوم بشكل أساسي بتحييد آثار الظروف الدورية الحالية من خلال الاعتماد على معلومات حول العميل ومؤشرات الاقتصاد الكلي لفترات طويلة غالباً ٥ سنوات. وبالتالي يؤدي هذا المنهج إلى تقديرات أكثر استقرارا وأقل تقلباً وحساسية، وذلك على عكس منهج "المشاهدات اللحظية (PiT)"

٣. المختلط hybrid: ويعتبر هذا المنهج مزيج من المنهجين السابقين وهو ما يعني أن تقديرات احتمال التعثر PD أصبحت وفقا لمعدلات التعثر طويلة المدى وفي نفس الوقت تم تعديلها لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية.

وتشير القواعد الرقابية للجنة بازل BCBS إلى أن تقديرات احتمال التعثر PD يجب أن تعكس متوسط المدى الطويل من معدلات التخلف عن السداد لضمان استقرارها نسبياً مع مرور الوقت، وبالتالي فإن المنهجين " خلال فترة (TTC) " و "المختلط hybrid" هي التي تتوافق مع إطار كفاية رأس المال. في حين يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن تقديرات منهج "خلال فترة (TTC) " لا تتفق مع متطلبات معيار IFRS 9 لأنه سيؤدي إلى تكوين مخصص خسارة لا يعكس الخصائص الاقتصادية للأدوات المالية في تاريخ التقرير، لذلك سوف تحتاج احتمالات التعثر التنظيمية إلى التعديل لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة. حيث يتطلب معيار IFRS 9 تحديد احتمال التعثر بناء على منهج المشاهدات اللحظية (PiT) (Orbán & Tamimi, 2020).

وتستخدم معظم البنوك المصرية المنهج الثاني (TTC) مع الاعتماد على أدوات التصنيف الداخلي للجدارة الائتمانية في تقدير احتمال التعثر والتي تأخذ بالاعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلي وبيانات السوق (النقيب، ٢٠٢١). حيث أشار البنك التجاري الدولي في التقرير السنوي للعام المالي ٢٠٢١ أن التعديلات التي أجريت على ترجيحات سيناريو الاقتصاد الكلي أدت إلى تقدير نموذج خسائر ائتمانية متوقعة إضافية بحوالي١٧٪، ومع ذلك لا يوجد بيانات منشورة بشكل صريح عن احتمالات التعثر التي تعتمد عليها البنوك في تطبيقها لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويمكن الاستناد إلى نسبة المخصصات لكل مرحلة من إجمالي قروض المرحلة كمؤشر استرشادي تقديري عن احتمالات التعثر (CIB,CFS,2021).

وفيما يتعلق بالمتغير التقديري الاخر للنموذج والذي يتمثل في معدل الخسارة عند التعثر LGD أو معدل الخسارة الناتج عن التخلف عن السداد، فانه يعبر عن الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة المتوقعة والمبلغ المتوقع من الضمانات مقسوماً على التعرض عند التعثر. وتنشأ

العديد من الاختلافات الأخرى فيما يتعلق بتقدير الخسارة عند التعثر LGD. حيث تتطلب قواعد الرقابة المصرفية أن يتم تقديرها على أساس المتوسط طويل الأجل المرجح بعدد حالات التعثر. ومع ذلك، ينبغي أن تستخدم قيم الخسارة الانكماشية عند التعثر (حالة الركود الاقتصادي) downturn LGDs إذا كانت أكثر تحفظا من المتوسط على المدى الطويل. ويجب وفقا لمعيار IFRS9 أن تتضمن تقديرات الخسارة عند التعثر التوقعات الفعلية المستقبلية في تاريخ التقارير (Krüger et al., 2018).

ويعتمد نموذج الخسائر الائتمانية على تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات في ضوء جودتها الائتمانية. تتضمن الفئة الأولى الأصول المالية التي لم يتحدد لها اضمحلال عند الاعتراف الاولي، ويتم احتساب مخصص انخفاض القيمة لجميع الأصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً. وتنتقل الأصول المالية إلى الفئة الثانية إذا كان هناك تدهوراً كبيرا في جودة الائتمان، أو إلى الفئة الثالثة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التعثر عن السداد. ويتم الاعتراف بالمخصص لهذه الأصول على أساس الخسائر المتوقعة خلال عمر الأداة المالية، فضلا عن القيام في جميع المراحل بالاعتراف بالتغيرات في رصيد مخصص الخسارة في الربح أو الخسارة كأرباح أو خسائر انخفاض القيمة (شاهين والبغدادي، ٢٠١٩).

وتعتبر إعادة تصنيف الأصول بين المرحلتين الأولى والثانية أحد العناصر الأساسية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تنجم عن "الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان"، والتي لم يتم تحديدها بدقة بواسطة معيار IFRS 9. وهذا يعني أن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة يتطلب قدراً كبيراً من الأحكام التقديرية لحين توافر معلومات أكثر تحديدا عن الخسائر الائتمانية بمرور الوقت لتحديد ما يعد "زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان" مقارنة بالمخاطر عند الاعتراف الاولي (Pastiranová & Witzany, 2021).

ولأهمية ذلك فقد أكد معيار IFRS 9 على أن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يجب أن يستند إلى معلومات منطقية وقابلة للتحقق وتطلعية ومتاحة دون تكلفة وجهد لا داعي لهما، وكذلك الأخذ في الاعتبار خصائص الأداة المالية (أو مجموعة الأدوات المالية) والمعلومات السابقة للأدوات المالية القابلة للمقارنة (Gornjak, 2020). كما تناول المعيار بعض مؤشرات تقييم التغيرات الجوهرية في المخاطر الائتمانية التي ينبغي الاستناد إليها حسب طبيعة كل أداة مالية. حيث يسعي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى الحد من فرص إدارة

الأرباح من خلال المطالبة بالإفصاح عن الافتراضات المستخدمة ومصدر التغيرات في أرصدة مخصص خسائر القروض من فترة لأخرى (Marton & Runesson, 2017).

ولا يُلزم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB البنوك باستخدام منهجية محددة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة، وإنما يجب تبنى منهجية تتوافق مع المبادئ المحددة في معيار IFRS 9، وبطريقة تتفق مع أنظمة إدارة المخاطر التي تتبناها البنوك. كما يجب أن يعتمد مجلس الإدارة هذه المنهجية وكذلك على أي تعديلات لاحقة عليها، وان يتم الاستمرار في تطبيقها بشكل متسق. حيث يتطلب تطبيق معيار IFRS 9 كمية كبيرة من البيانات والمعلومات وعوامل الاقتصاد الكلي لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الاستناد إلى النماذج الداخلية لتقدير احتمال التعثر PD ومعدل الخسارة عند التعثر LGD (Schutte et al., 2020).

وعلى ذلك ينبغي أن تقوم البنوك بتطوير نماذج دقيقة لتقدير معلمات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والنظر في التوجيهات المستقبلية بشأن مخاطر الائتمان ، كما انه لابد من وضع إجراءات لتقييم اعتمادية هذه النماذج بشكل دوري خاصة الضوابط والمحددات التي تم استخدامها لتقدير احتمال التعثر وأنها تستند إلى العديد من العوامل والمؤشرات واهمها: معدلات التعثر التاريخية مضافا لها العلاقة مع مؤشرات الاقتصاد الكلي ، والأوضاع الحالية للقروض والتسهيلات الائتمانية /لأدوات الدين وكذلك التنبؤات المستقبلية الكلية والجزئية ، وذلك بغرض تعديل معدلات الخسارة التاريخية إلى معدلات تطلعية (KPMG, 2022).

وتأسيسا على ما سبق ينبغي تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية القياس والتقييم الموضوعي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات معايير IFRS9، وكذلك بيان انعكاسات ذلك على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض كأحد صور إدارة الأرباح في البنوك التجارية.

القسم الثالث :طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية

قدم معيار IFRS9 نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لقياس مخصص خسائر القروض، والذي وفر مساحة كبيرة من الحرية لمديري البنوك في تقدير المخصص (Bholat et al., 2018). ويمثل مخصص خسائر القروض عنصر تكلفة يحمل على الدخل ويعكس تقييما لإدارة الخسائر المتوقعة بسبب القروض غير المسددة، ويقلل الاحتفاظ بهذا المخصص من صافي الدخل، علاوة على ذلك يستخدم المديرون التقييمات في الإفصاح عن المعاملات لتغيير البيانات

المالية، مما يجعل من الصعب على أصحاب المصلحة الحصول على معلومات حول أداء البنك (Ceccobelli & Giosi, 2019).

وتقوم مخصصات خسائر القروض بدور أساسي في البنوك لأنها تغذي احتياطيات خسائر القروض، والتي تشكل حاجزاً ضد الخسائر المتوقعة في محفظة قروض البنك. حيث انه إذا ما تم تكوين مخصصات خسائر القروض باستمرار بشكل متحفظ فإنها تحمي قاعدة رأس مال البنك من عدم الكفاية عندما تظهر خسائر الائتمان، وهذا مهم بشكل خاص في فترات الأزمات عندما تزداد القروض المتعثرة، في الوقت نفسه تؤثر بشكل مباشر على الربحية وبالتالي على مستوى الأرباح المحتجزة ورأس المال المستقبلي. كما تعتبر مخصصات خسائر القروض عنصراً مهماً في سياسات مخاطر الائتمان وتؤثر على الاستقرار المالي للبنوك (Danisman et al., Skała, 2021; 2021; Osma et al., 2019).

وتنقسم مخصصات خسائر القروض إلى مكونين: غير تقديري وتقديري، ويشير المكون غير التقديري إلى الانخفاض المتوقع في قيمة محفظة القروض. في حين أن مخصصات خسائر القروض التقديرية هي جزء من استحقاق البنك الخاضع لسيطرة الإدارة، وبالتالي فإن مبلغ مخصصات خسائر القروض يكون مدفوع بحوافز مجلس الإدارة، ويؤدي الاعتراف بمبلغ كبير لهذه المخصصات إلى تحويل الربحية من الحاضر إلى المستقبل، بينما يؤدي القيام بالعكس إلى تحويل الربحية من المستقبل إلى الحاضر، لذلك يمكن أن يكون الاعتراف بهذه المخصصات أداة لتمهيد الأرباح (النقيب، ٢٠٢١; Danisman et al., 2021; Kutubi, 2021).

وهناك وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع قيام الإدارة بممارسات إدارة وتمهيد الأرباح وهما وجهة النظر الانتهازية ووجهة النظر المعلوماتية. حيث تشير وجهة النظر الانتهازية الى أن هدف الإدارة من ممارسات إدارة وتمهيد الأرباح هو تضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة أو التأثير على النتائج التعاقدية لها وذلك بغرض تحقيق منافع ذاتية لها. في حين تري وجهة النظر المعلوماتية أن الهدف من هذه الممارسات هو التأثير على مستخدمي المعلومات عن طريق الإفصاح عن معلومات تتفق مع توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وعندئذ يكون الدافع هو إظهار كفاءة المنشأة. وبالتالي فمن الصعب الحكم على ما إذا كان دافع الإدارة نحو ممارسة إدارة وتمهيد الأرباح هو الدافع الانتهازي أو المعلوماتي (حسن، ٢٠١٨).

حيث قد يخدم تمهيد الأرباح الاختياري أهداف الملكية الخاصة بالمدراء، ولكنه قد يسمح أيضاً بتكوين احتياطيات قوية لمواجهة الفترات الصعبة. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فإن كل من

مستوى مخصصات خسائر القروض واستخدامه في تمهيد الأرباح يسهم في تراكم الاحتياطيات التي قد تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي للبنوك في فترات الانكماش الاقتصادي، وبالتالي من المهم جداً فهم الدافع الكامن وراء تكوين مخصص خسائر القروض التقديري من أجل بيان الاختلافات في التعرض للمخاطر بين البنوك المختلفة (Peterson & Arun, 2018; Curcio et al., 2017).

وتعد مسألة إدارة الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض أكثر إشكالية في القطاع المصرفي منها في المؤسسات غير المالية بسبب الرافعة المالية العالية، وتحمل مديرو البنوك المزيد من المخاطر نتيجة لتمويل أنشطة البنك من أموال المودعين والبنك المركزي. وعادة ما يتلاعب مديرو البنوك بالأرقام المحاسبية لتمهيد الأرباح بمرور الوقت، حيث يخفي مسار الأرباح الممهدة المخاطرة المفرطة عن طريق تقليل المخاطر المدركة للنشاط من خلال التلاعب في الاستحقاق المصرفي الأساسي لمخصص خسائر القروض. وتوفر هذه المخصصات فرصة للمديرين في البنوك لاستخدام قدر كبير من السلطة التقديرية نظراً لتعقيد محاسبة خسائر القروض المصرفية الناتجة من عدم سيولة أسواق القروض والتعقيد المتأصل في محافظ القروض (Hegde & Kozlowski, 2021; Bischof et al., 2021; Pinto & Picoto, 2018; Acharya & Ryan, 2016).

حيث ينظر إلى مخصصات خسائر القروض على أنها أحد الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل البنوك، والتي تمثل تدخلاً إدارياً هادفاً في إعداد التقارير المالية من أجل الحصول على مكاسب خاصة. وإحدى الفرضيات التي تفسر احتمالية إدارة الأرباح من قبل البنوك باستخدام هذه المخصصات هو تمهيد الأرباح التقديري لتقليل تقلبات الدخل عبر الزمن من أجل الحصول على استقرار في الأسواق المالية. وتمشياً مع هذه الاستراتيجية يفترض أن البنوك تقوم في أوقات انخفاض معدلات الربح بتخفيض هذه المخصصات واستخدام الاحتياطيات المتراكمة من الفترات السابقة لتغطية الخسائر الائتمانية في الفترة الحالية (علي، ٢٠٢١ ,.Kilic et al 2021;).

ويحدث ذلك نتيجة ضغوط بعض المساهمين الذين ينتظرون نتائج النشاط في ظل أن معدل الأداء الفعلي للبنك لا يرقى إلى مستوى طموحات المساهمين بطريقة تقلل من أرباح الأسهم. وبالتالي تضطر الإدارة في هذه الحالة الى تعديل رقم الربح من خلال إجراء المقابلة المناسبة بين الربح المحاسبي وبعض المتغيرات المرتبطة به، مما يؤدي في النهاية إلى الإفصاح عن أرباح غير حقيقية. حيث يمكن أن يتم هذا التلاعب عن طريق تخفيض قيمة مخصصات خسائر

القروض التي تشكل عبئا على الإيرادات، وذلك بغرض زيادة قيمة الأرباح إلى المستوى الذي يرضي طموحات المساهمين ولا يعرض قيمة المنشأة للانخفاض في سوق الأعمال (Orbán & Tamimi, 2023; Di Fabio et al., 2021).

وكذلك قد يتفاقم تأثير الأزمات المالية على القطاع المصرفي من خلال قدرة معدي التقارير المالية على استخدام ما لديهم من خبرة ومهارات محاسبية لخداع مستخدمي القوائم المالية باستخدام آليات إدارة الأرباح، وقد أثبتت الممارسات العملية أن المديرين بشكل عام لا يجدون أفضل من مخصصات خسائر القروض في إدارة أرباح البنوك. لذلك من الضروري التأكد من جودة التقارير المالية للبنوك لتجنب قضايا مثل تمهيد الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض (Quttainah et al., 2013; Gornjak, 2019).

وتستند ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض إلى نوعين من النماذج، يتمثل الأول في نموذج التقديرات الكلية والذي يشتمل على كل من التقديرات غير الاختيارية والتقديرات الاختيارية باعتبارها مكونات رئيسية لهذه المخصصات. في حين يفصل النموذج الثاني بين النوعين من التقديرات ولذا يسمي التقديرات الاختيارية، حيث يتمثل الجزء الاختياري لمخصصات خسائر القروض في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية (حسن، ٢٠٢٠؛ النقيب، ٢٠٢١؛ سعادة، ٢٠٢١).

وتؤثر العديد من العوامل على إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض، مثل نسبة كفاية رأس المال، الأرباح قبل الضريبة ومخصصات خسائر القروض، والقروض غير المؤداه، والقروض المتغيرة (التغيرات في القيمة الائتمانية للعام الحالي)، وأخيراً حجم البنك (Suripto, 2023).

وعلى الجانب الاخر تركز المتطلبات التنظيمية والرقابية على قضايا الاستقرار أكثر من التركيز على تعزيز الشفافية والموثوقية في القوائم المالية. لذلك يفضل المنظمون أن تبالغ البنوك في تقدير خسائر الائتمان في مخصصات خسائر القروض أثناء فترات الازدهار لإنشاء احتياطيات خفية لاستخدامها في فترات الركود. ومع ذلك يمكن للمديرين استغلال المستوى العالي من التقدير الذي يخضع له تقدير الخسائر المتوقعة لإدارة الأرباح الانتهازية، حيث يقلل هذا المخصص المضاد للتقلبات الدورية من الدخل المفصح عنه من قبل البنوك خلال فترات الازدهار ويزيده أثناء فترات الركود مما يعوق الشفافية (Osma et al., 2019).

ونظراً لخطورة ممارسات إدارة الأرباح وآثارها السلبية المحتملة في الأجل الطويل، فقد حاولت العديد من الدراسات تحليل واختبار دور الآليات الرقابية المختلفة في الحد من هذه الممارسات

(محمود، ٢٠١٩؛ محمود،٢٠٢٠؛ Gebrayel et al.,2018; Beyer et al.,2019 ;Beuselinck et al., 2019).

وتعتبر أنشطة المراجعة الداخلية من أهم الآليات الرقابية التي يمكن أن تسهم بقوة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. حيث أكد نطاق عمل المراجعة الداخلية والمحدد في المعايير المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عام ٢٠٠٣م عن معهد المراجعين الداخلية (IIA)، على ضرورة قيام المراجعة الداخلية بدورها في الرقابة على عمليات المنشأة للتأكد من جدوى مساهمتها في تحقيق أهداف المنشأة (عبد الحليم وآخرون، ٢٠٢٢).

وعلى ذلك سوف يتناول الجزء التالي من البحث تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وبيان انعكاسات ذلك على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.

القسم الرابع :أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية

تساعد المراجعة الداخلية المؤسسات المالية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية والمالية. حيث أنها توفر حافز لتحسين فعالية وكفاءة المؤسسة من خلال توفير ضمانات وتوصيات بناءً على تحليل وتقييم البيانات عن نشاط الأعمال (Anderson et al., 2018). ووفقاً لمعيار المراجعة الداخلية رقم (٢١٢٠) يجب على أنشطة المراجعة الداخلية تقييم الفعالية والمساهمة في تحسين عملية إدارة المخاطر في الوحدة الاقتصادية. حيث يتعين على إدارة المراجعة الداخلية إعداد خطة شاملة لمراجعة العمليات المصرفية بناءً على الأنشطة المتعلقة بتقييم المخاطر ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة لتحقيق أفضل أداء مصرفي (Amoush, 2017). وبالتالي تقوم أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك بدور في غاية الأهمية في نظام الرقابة المالية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي (Ciobu & Cara, 2022).

حيث تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في البنوك في التأكد من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام بالبنك، وكذلك تقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة في إدارات البنك وأنشطته المختلفة. حيث يجب أن يلتزم كل بنك بوضع ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية (Audit Charter) ومراجعته وتطويره بصفة دورية، وان يشمل بشكل عام أهداف ومهام وظيفة المراجعة الداخلية وكذلك تحديد واضح لسلطات ومسئوليات العاملين بها. ويشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية كل أنشطة البنك بما فيها العلاقة مع مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين (التعهيد – Outsourcing) (البنك المركزي المصري، ٢٠١٤).

وفي إطار سعي البنك المركزي المصري إلى تحسين جودة وكفاءة أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك وحرصا على تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال المراجعة الداخلية وفي ضوء ما يقضي به المعيار رقم (١٣١٢) من المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين (IIA) فانه يتعين على كل بنك إجراء تقييمات خارجية للمراجعة الداخلية (External Quality Assurance) مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بواسطة فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج البنك. ويجب أن يتضمن تقرير التقييم على الأقل ما يلي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨):

- تقييم مدى توافق / التزام المراجعة الداخلية مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.
- تحديد احتياجات المراجعة الداخلية للوفاء بتوقعات الأطراف المعنية.
- تقييم مدى كفاءة وفعالية أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف البنك.
- تحديد مجالات التحسين اللازمة للارتقاء بأداء المراجعة الداخلية.

وتركز أحد الأنشطة الأساسية للمراجعة الداخلية في البنوك على إجراء تقييمات دقيقة للمخاطر في مختلف العمليات المصرفية خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بممارسات الإقراض الائتماني، وقرارات الاستثمار، وإجراءات منع الاحتيال، وعمليات إدارة السيولة، وبروتوكولات أمن أنظمة المعلومات. ويتم ذلك من خلال تحديد نقاط الضعف أو نقاط الضعف التي يمكن أن تؤثر على السلامة المالية للبنك أو سمعته بشكل سلبي، حيث توفر أنشطة المراجعة الداخلية أساساً لتنفيذ آليات الرقابة المناسبة (Ahmad, 2018).

وقد تضمنت تعليمات البنك المركزي المصري بشأن تطبيق معيار (IFRS9) ضرورة قيام البنوك بالتحقق من سلامة وفعالية النماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، وذلك بهدف تقييم فاعلية النماذج ودقة النتائج (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩). كما انه في إطار حرصه على سلامة المراكز المالية للبنوك والتحقق من جودة الأصول واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة صحيحة خلال الأزمات، فقد تقرر قيام البنوك بمراجعة النماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد العناصر التي لم تأخذ في الحسبان عند تصميم هذه النماذج (unseen factors) والتحقق من سلامة المنهجية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. وكذلك التحقق من قياس جودة وكفاية وكفاءة نظم المعلومات، والمعلومات الحالية والمستقبلية المستخدمة في تصميم تلك النماذج (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

وعلى ذلك يرى الباحث أن أنشطة المراجعة الداخلية قد تقوم بدور فعال في فحص منهجية تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) في البنوك التجارية. حيث تشير أنشطة المراجعة الداخلية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى عملية فحص وتقييم فعالية النموذج ومراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية ذات الصلة، وذلك لضمان أن المخصص يعكس بدقة وموضوعية المخاطر المحتملة ويوفر تقديراً صحيحاً للخسائر الائتمانية المتوقعة. وفيما يلي أنشطة المراجعة الداخلية المقترحة في ضوء تعليمات البنك المركزي المصري بشأن تطبيق النموذج ولاسيما متطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية لضمان التطبيق السليم للمعيار الجديد والعمل على توفير وحماية الأنظمة المستخدمة في التطبيق. وكذلك في ضوء التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري لتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنوك (البنك المركزي المصري، ٢٠١٤؛ البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠):

١. مراجعة سياسات وإجراءات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يمكن للمراجعين الداخليين مراجعة سياسات وإجراءات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك للتأكد من أنها شاملة ومحدثة ومتوافقة مع المعايير المحاسبية والمتطلبات التنظيمية، ويتضمن ذلك ما يلي:

- تقييم مدى كفاية وفعالية سياسات البنك في مراقبة مخاطر الائتمان من حيث تحديد وتقييم المخاطر المحتملة لتخلف المقترضين عن سداد قروضهم.
- تقييم كيفية تحديد الانخفاض في القيمة، والذي يتضمن تقييم منهجية الاعتراف والمحاسبة وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والتسهيلات الائتمانية والتأكد من أن هذه التقديرات دقيقة وتتوافق مع معيار IFRS 9 والمتطلبات التنظيمية للجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS.
- التحقق من إجراءات اعتماد نموذج الأعمال الخاص بالبنك والذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- مراجعة سياسات وإجراءات تجميع الأصول المالية التي تنطوي على مخاطر ائتمان متشابهة (Grouping) وتصنيف الأصول المالية (Rating) وإعادة التصنيف للأصول المالية سواء المعترف بها داخل المركز المالي أو خارجه والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية وذلك بين المراحل الثلاث لتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية/ أدوات الدين (Staging)

وارتباطات القروض والضمانات المالية وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

- التحقق من سياسات وإجراءات حساب خسائر الائتمان المتوقعة للبنود التي تنطوي على مخاطر ائتمانية وكذا محددات ومعايير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المستخدمة.

٢. فحص مستندات ووثائق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

حيث ينبغي على المراجعين الداخليين تقييم المستندات والوثائق المتعلقة بالافتراضات والمنهجيات والحسابات التي تم استخدامها في النموذج، وكذلك تقييم كفاية الوثائق المتعلقة بالتحقق من صحته. ويسهم هذا التقييم في التأكد من وضوح وموثوقية المستندات والوثائق ومدى اكتمالها واتساقها مع منهجية تطبيق النموذج، بالإضافة إلى القيام بالمراجعة المستندية لتنوع محفظة الائتمان بالبنك.

٣. تقييم منهجية التحقق من صلاحية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة: ويتضمن ذلك مراجعة إجراءات التحقق في ضوء استراتيجية البنك للتأكد من أنها كافية وفعالة، وتقييم استقلالية المسئولين عن تطبيقها، وتقييم مدى كفاية توثيق هذه الإجراءات.

٤. اختبار دقة واكتمال تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يتمثل الغرض من هذا الاختبار في تحديد أي أخطاء أو تحيزات أو تناقضات محتملة في هذه التقديرات، وبالتالي تقديم تأكيد بأن حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسة المالية موثوقة وموضوعية مما يسهم في تقييم وإدارة مخاطر الائتمان بدقة. حيث يمكن للمراجعين الداخليين تنفيذ إجراءات تقييم دقة واكتمال تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك من خلال القيام بما يلي:

- اختيار عينة من الأصول المالية والتحقق من المدخلات والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للتأكد من أنها دقيقة ومكتملة.
- مراجعة ما إذا كانت الافتراضات والمنهجيات متفقة مع ممارسات واستراتيجيات إدارة الأعمال والمخاطر وكذلك مع تلك المستخدمة في مجالات أخرى (مثال تلك المستخدمة لأغراض تخطيط راس المال) وانه تم الإفصاح عن الأسباب في حالة عدم تحقق ذلك .
- مراجعة اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، يتضمن احتمالية التعثر التي تعكسها كل درجة من درجات التصنيف.

- فحص منهجية احتساب كل من معدل الخسارة عند التعثر وقيمة المديونية عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥. تقييم مدى كفاية وجودة مدخلات البيانات:

يقوم المراجعين الداخليين بدور فعال في تقييم مدى كفاية وجودة مدخلات البيانات الكمية والنوعية سواء كانت تاريخية أو تمثل الوضع القائم أو حول التنبؤات المستقبلية أو مؤشرات الاقتصاد الكلي والمستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث يمكنهم القيام بما يلي:

- مراجعة مصادر جمع البيانات وأنظمة توفير المعلومات مثل البيانات المالية أو التقارير الائتمانية، للتأكد من أنها توفر بيانات ومعلومات كافية ودقيقة وبشكل آمن وبمشاركة جميع الوحدات ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس الإدارة ولجانه المتخصصة. حيث يجب أن يكون لدى البنوك قاعدة لبيانات الائتمان على مدى من ٣ الى ٥ سنوات بحد أدنى.
- تقييم العمليات المطبقة لإدارة البيانات والتحقق من كفاية وكفاءة نظم المعلومات، والتي تشمل السياسات والإجراءات الخاصة بجمع البيانات وتخزينها وصيانتها.
- تقييم أساليب وضوابط التحقق من صحة البيانات لضمان دقة واكتمال وموثوقية البيانات المستخدمة في حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث يسهم تقييم مدى كفاية مدخلات البيانات في ضمان أن يوفر النموذج تقديرات موثوقة ودقيقة لخسائر الائتمان المتوقعة لأغراض إعداد التقارير المالية واتخاذ القرار.
- مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs) المتعلقة بحساب الخسائر الائتمانية وعمليات التقرير المنتظم عنها.

٦. تقييم الحوكمة والإشراف على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:

يمكن للمراجعين الداخليين تقييم إطار الحوكمة والرقابة على النموذج من خلال القيام بما يلي:

- مراجعة أدوار ومسؤوليات الموظفين الرئيسيين المشاركين في تطوير النموذج وتنفيذه، وتقييم مدى وجود آليات مراجعة مستقلة لضمان الرقابة على النظم الآلية والنماذج الإحصائية بهدف التحقق من دقة وموثوقية مخرجاتها وبالتالي فعاليتها وموثوقيتها في تقدير خسائر الائتمان.
- مراجعة إجراءات إنشاء قواعد حوكمة سليمة بالبنوك مع التركيز على الجوانب التالية: جودة توافر البيانات، التغيرات في تصنيف الأدوات المالية، الإعداد والتوثيق والاعتماد للمنهجيات

والنماذج المستخدمة، الافتراضات المستخدمة في النماذج، وأخيراً الأنظمة والعمليات والضوابط الداخلية.

- فحص هيكل وإجراءات الحوكمة المتعلقة بالتطبيق السليم لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة أدوار اللجان ووحدات العمل داخل البنك وضمان التكامل بينها وتوفير البيئة التحتية المناسبة.
- التحقق من الالتزام بعدم إجراء أي تعديلات على نتائج ومخرجات الأنظمة بخصوص عمليات حساب وتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة والمتغيرات التي يتم حسابها الا وفقا لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة تحدد الحالات الاستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل.

٧. تقرير النتائج والتوصيات:

يجب على المراجعين الداخليين إعداد تقارير مراجعة تلخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن أنشطة المراجعة الداخلية. ومن أمثلة هذه التقارير ما يلي:

- تقرير عن ملخص نتائج مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بتطبيق النموذج ومدي كفاية نظام القياس متضمنا أهم ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بهذا الشأن.
- تقرير عن نتائج المراجعة الداخلية لمدي دقة واكتمال منهجية احتساب خسائر القروض لكل عميل من عملاء ائتمان الشركات وللمجموعات المتشابهة لعملاء التجزئة.
- تقرير التحقق من إدخال البيانات وتعديلات قواعد بيانات العملاء على النظام والتأكد من تنفيذ العمليات من قبل الأفراد المكلفين بذلك وتحت رقابة مناسبة.

ويجب تقديم هذه التقارير الى الإدارة ولجنة المراجعة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، مع إبراز مجالات الضعف التي تم تحديدها أثناء المراجعة واقتراح تحسينات على منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يسهم في ضمان معالجة أي مشكلات أو نقاط ضعف في تطبيق النموذج.

٨. متابعة تنفيذ التوصيات والتحسين المستمر:

يجب على المراجعين الداخليين متابعة تنفيذ التوصيات لضمان تنفيذها من قبل الإدارة. ويشمل ذلك مراقبة فعالية الإجراءات التصحيحية لمعالجة المشكلات المحددة وتقديم ضمانات مستمرة بشأن التحسينات التي تم إجراؤها لتحقيق النتائج المرجوة. ويساعد ذلك على ضمان أن تعمل البنوك التجارية باستمرار على تحسين عملياتها وضوابطها للتخفيف من المخاطر وتحقيق أهدافها.

وعلى الجانب الاخر يجب تقييم وتعزيز إطار عمل المراجعة الداخلية بشكل مستمر لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك بناءً على المخاطر الناشئة والتغييرات في المعايير المحاسبية أو المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي. وهذا يضمن ملائمة وفعالية أنشطة المراجعة الداخلية في توفير تأكيدات بشأن دقة وموثوقية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك.

ونخلص مما سبق أن أنشطة المراجعة الداخلية الرئيسية التي يمكن القيام بها لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة تشمل مراجعة السياسات والإجراءات المتبعة لتقدير الخسائر المتوقعة، والتحقق من أنها تتوافق مع المعايير المحاسبية والإرشادات التنظيمية المحددة. كما يتم فحص النماذج المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة للتأكد من أنها تعتمد على أسس ومعايير صحيحة ومنطقية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم جودة البيانات المستخدمة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحقق من أنها موثوقة ومناسبة. حيث تهدف هذه الأنشطة إلى ضمان أن البنك يقوم بتقدير الخسائر المتوقعة بطريقة صحيحة وموثوقة، وأنه يلتزم بالمعايير والتوجيهات المحددة. يعتبر أنشطة المراجعة الداخلية جزءً مهماً من عملية رقابة البنك ومساعدة الإدارة في تحسين الأداء وتقليل المخاطر المحتملة.

وعلى ذلك ينبغي على البنوك التجارية تفعيل هذه الأنشطة لأغراض فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال، وبالتالي تعزيز دقة وموثوقية وشفافية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة. حيث يساعد ذلك البنوك التجارية على اتخاذ قرارات أكثر ملائمة فيما يتعلق بمخاطرها الائتمانية وكذلك إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتخصيص رأس المال بكفاءة، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

القسم الخامس: انعكاسات المراجعة الداخلية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض

يشير تمهيد الأرباح إلى التلاعب بالنتائج المالية لتقديم نمط أرباح أكثر ثباتاً واستقراراً بمرور الوقت. حيث قد تتضمن ممارسات تمهيد الأرباح في سياق مخصصات خسائر القروض القيام بالتقليل من أو المبالغة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة لتضخيم أو تخفيض الأرباح المفصح عنها بشكل غير حقيقي. ولا شك أن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يمكن أن يكون له انعكاسات عديدة على الحد من ممارسات

التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض. وفيما يلي بعض هذه الآثار المحتملة (عامر والجارحي، ٢٠٢٣؛ مليجي، ٢٠١٣؛ الخطيب، ٢٠١٣):

١. تحسين المنهجية:

تساعد نتائج المراجعة الداخلية في تحديد مجالات تحسين منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبالتالي تعزيز العمليات الداخلية التي ينطوي عليها تطبيق النموذج مثل جمع البيانات وطرق التحليل وتحسين عمليات التحقق من البيانات، وتعزيز الحوكمة الشاملة لتطبيق النموذج. حيث يمكن للمؤسسات المالية من خلال معالجة هذه المجالات، تعزيز دقة وجودة البيانات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يؤدي في النهاية إلى تقديرات أكثر دقة لمخصصات خسائر القروض وبالتالي الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام هذه المخصصات.

٢. تعزيز الشفافية والدقة والموثوقية:

تضمن أنشطة المراجعة الداخلية أن مخصصات خسائر القروض يتم حسابها بدقة وأنها تتوافق مع متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وهذا يقلل من إمكانية التلاعب بالمخصصات لممارسة التمهيد الاختياري للأرباح. حيث يمكن للبنوك تعزيز موثوقية بياناتها المالية والتأكد من أنها تعكس المستوى الحقيقي للمخاطر والخسائر المحتملة المرتبطة بمحافظ قروضها الائتمانية من خلال تحسين دقة مخصصات خسائر القروض بواسطة أنشطة المراجعة الداخلية.

وبالتالي زيادة الشفافية التقارير المالية للبنوك من خلال تقديم صورة أكثر دقة وشفافية عن المركز المالي ونتائج أعمالها لأصحاب المصلحة، مثل المستثمرين والمنظمين والمقرضين. حيث يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أي ممارسات متعمدة أو غير متعمدة لتمهيد الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.

٣. الحد من مخاطر التحريف والتفسير الخاطئ:

يمكن لأنشطة المراجعة الداخلية تحديد أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يسمح للبنوك بمعالجتها بشكل استباقي ويقلل من مخاطر التحريفات أو التفسير الخاطئ لخسائر الائتمان. الأمر الذي يؤدي إلى وتحسين استراتيجيات التخفيف من المخاطر وإدارة أفضل للمخاطر وكذلك تقارير مالية أكثر موثوقية.

وعلى ذلك يمكن أن يؤدي تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى تقديرات أكثر دقة لمخصصات خسائر القروض وتقارير مالية

أكثر شفافية وموثوقية، مما يقلل من نطاق ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض من خلال اكتشاف ومنع مثل هذه الممارسات.

القسم السادس: الدراسة الميدانية

أولا: منهجية الدراسة الميدانية

فرضت طبيعة مشكلة وأهداف وفروض البحث ضرورة الاعتماد على البيانات الأولية، حيث قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي الوصفي القائم على استطلاع الرأي (البيانات الأولية) والذي يرتكز على دراسة المشكلة في الواقع العملي ووصفها بدقة وموضوعية.

وقد تم جمع البيانات الأولية اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية للبحث من خلال القيام بتصميم قائمة استقصاء وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي وُزعت على الإدارات التالية (إدارة المخاطر، إدارة المراجعة الداخلية، إدارة الالتزام والحوكمة) بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة في مصر.

١- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع العاملين بالإدارات التالية (إدارة المخاطر، إدارة المراجعة الداخلية، إدارة الالتزام والحوكمة) بالمراكز الرئيسية للبنوك التجارية العاملة في مصر سواء بنوك عامة أو خاصة أو فروع لبنوك أجنبية والتي يبلغ عددها ٣٧ بنك (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

٢- وحدة المعاينة:

تتمثل وحدة المعاينة (المستقصي منهم) في مديري إدارات المخاطر، المراجعة الداخلية، والالتزام والحوكمة بالبنوك محل البحث، وذلك لعلاقتهم المباشرة والرئيسية بمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية، وكذلك نظرا لقدرتهم على توفير المعلومات المطلوبة للوفاء بأغراض البحث بدقة وموضوعية . ويمكن عرض تقسيمات وحدات المعاينة من خلال الجدول التالي:

جدول (١)

التقسيم النوعي لوحدات المعاينة ونسبة الاستجابة

الفئة	الموزعة	الاستمارات الصحيحة	نسبة الاستجابة
إدارة المخاطر	٣٧	٣٢	٨٦.٥٪
إدارة المراجعة الداخلية	٣٧	٣٤	٩١.٩٪
إدارة الحوكمة والالتزام	٣٧	٣٢	٨٦.٥٪
الإجمـــالي	١١١	٩٨	٨٨.٣٪

المصدر: من إعداد الباحث.

٣- أساليب التحليل الإحصائي:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وفروضه، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS-24)، وهي:

- **اختبار الاعتمادية من خلال معامل ارتباط ألفا كرونباخ Chronbach's Alpha للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس المستخدمة في البحث.**
- **المتوسط الحسابي (Mean): أحد أدوات التحليل الوصفي التي تستخدم لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.**
- **اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي Test of Normality باستخدام اختبار Shapiro-Wilk.**
- **اختبار كروسكال والاس Kruskal – Wallis لتحديد الاختلاف بين الاختلافات المعنوية بين آراء المستقص منهم بالإدارات الثلاث (المخاطر، المراجعة الداخلية، الحوكمة والالتزام) بالبنوك التجارية العاملة في مصر بشأن محاور البحث الواردة بقائمة الاستقصاء.**
- **اختبار (ت) T-Test لعينة واحدة حول متوسط حسابي معين.**
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression Analysis وذلك بغرض التحقق من أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.**

ثانياً: نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض:

- **اختبار الاعتمادية Reliability:**

تعكس نتائج هذا الاختبار مدى إمكانية الاعتماد والثقة في نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال استخدام اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ومعامل الصلاحية باعتباره أكثر الاختبارات دلالة على مدى الاعتمادية والاتساق الداخلي للمقاييس المستخدمة، حيث يجب ألا تقل إحصائية الاختبار عن (٠.٦) كحد أدني حتى يمكن الاعتماد على نتائج البحث. ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول (٢)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى اعتمادية وصلاحية نتائج الدراسة الميدانية

المحـــاور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.	٢٣	٠.٨١٨
طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.	١٥	٠.٨٦٩
أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.	٢٩	٠.٩٣١
انعكاسات المراجعة الداخلية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.	٩	٠.٨٠٨
فيمة الفا الإجمالية	٧٦	٠,٩٣٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الاعتمادية والصلاحية لقيمة معامل ألفا الإجمالية بين متغيرات البحث بلغت ٩٣.٧٪، وهي درجة إحصائية جيدة حيث تعكس اتساق هذه المتغيرات بالشكل الذي يؤيد الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

- **تحليل نتائج اختبار الفروض:**

يهدف الباحث في هذا السياق إلى استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمعالجة البيانات التي تم تجميعها بغرض اختبار الفروض الإحصائية للبحث. ولكن يجب قبل ذلك تحديد مدى تبعية البيانات التي تم تجميعها للتوزيع الطبيعي، وذلك من خلال إخضاع هذه البيانات لاختبار Shapiro–Wilk. وقد تمثلت نتائج هذا الاختبار على النحو التالي:

جدول (٣)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk) لإجابات المستقصي منهم

محاور البحث	قيمة Z K-S (Z)	مستوي الدلالة Sig.(P.value)
محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.	٠.٥٦٦	٠,٠٠
طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية.	٠.٧٢٠	٠,٠٠
أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية.	٠.٥٤٣	٠,٠٠
انعكاسات المراجعة الداخلية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.	٠.٦١٥	٠,٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح بذلك أن مستوي المعنوية لجميع إجابات المستقصي منهم بشأن محاور البحث الواردة بقائمة الاستقصاء اقل من (٠,٠٥) وبالتالي عدم تبعية هذه الإجابات للتوزيع الطبيعي. وهذا ما يشير إلى حتمية الاعتماد على أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية لاختبار الفروض محل البحث.

١/٢- نتائج اختبار الفرض الأول:

سيقوم الباحث في هذا الجزء بالاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي)، واختبار كروسكال . والاس(Kruskal-Wallis Test) لاختبار مدى وجود اختلافات معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية. وفيما يلي عرض لنتائج اختبار هذا الفرض:

جدول (٤)

نتائج اختبار Kruskal–Wallis بشأن محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية

محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية	الوسط الحسابي حسب الإدارات			قيمة Chi–Square	قيمة P. Value
	المخاطر	المراجعة الداخلية	الحوكمة والالتزام		
تشير الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التقديرات التي يقوم بها البنك للخسائر المحتملة التي قد يتكبدها نتيجة عدم سداد المقترضين للقروض التي حصلوا عليها أو نتيجة التعرض لمخاطر أخرى في العمليات الائتمانية.	٣	٣	٢.٧٥	١٧.٧٨٣	٠.٠٠٠
يرتبط الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالقياس اللاحق للأصول المالية، حيث يتعين الاعتراف بتلك الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وأيضاً التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.	٣	٢.٧٤	٢.٢٥	٤١.٠٨٢	٠.٠٠٠
يتم الاعتراف بمخصص الخسارة المتوقعة في الدخل الشامل الأخر بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر مع عدم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الأصول في قائمة المركز المالي.	٢.٥	٢.٧١	٢.٥٠	٢.٦٨٠	٠.٢٦٢

يتمثل الهدف من متطلبات الاضمحلال وانخفاض القيمة في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتوقع لجميع الأدوات المالية التي يوجد بها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.	٢.٥	٢.٣٢	٢.٧٥	٣.٥٤١	٠.١٧٠
في حالة عدم زيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري في تاريخ التقرير، فانه يتعين الاعتراف ومن ثم تكوين مخصص للخسائر المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.	٢.٧٥	٢.٧٤	٢.٥	٥.٦٢٩	٠.٠٦٠
إذا تم قياس مخصص الخسارة بمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة في فترة التقرير السابقة، ولكنها لم تعد مستوفاة للشروط اللازمة لذلك، فإنه ينبغي قياس المخصص بمبلغ خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً في تاريخ التقرير الحالي.	٣	٢.٣٢	٢.٧٥	٢٤.٣٦٥	٠.٠٠٠
ترتكز منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري على تقدير ثلاث معلمات رئيسية وهي احتمال التعثر (PD) (%)،	٢.٥	٢.٧١	٢.٥	١.٣٨٣	٠.٥٠١

قيمة المديونية عند التعثر (EAD)، معدل الخسارة عند التعثر(LGD) (%).					
تظل قيمة المديونية عند التعثر EAD ثابتة لقياس مخاطر الائتمان، في حين أن التغيرات في مخصصات خسائر القروض تعزي الى تقديرات احتمال ومعدل الخسارة عند التعثر (LGD).	٢.٧٥	٢	٢	٢٠.٣٨٧	٠.٠٠٠
يقصد باحتمال التعثر (PD) احتمالية الإخفاق (التأخر) من قبل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ويعتبر العنصر الأكثر صعوبة في التقدير لأنه يعتمد على العديد من العوامل والمؤشرات المتعلقة بالمتغيرات في الاقتصاد الكلي، وكذلك سلوك العميل وبياناته السابقة.	٣	٢.٥٩	٢.٢٥	٢٠.٢٢١	٠.٠٠٠
يتم تقدير احتمال التعثر من قبل البنوك الكبرى بناءً على نماذج خاصة أو داخلية، وتعتبر منهج المشاهدات اللحظية (PiT) point-in-time، خلال فترة (TTC) through-the-cycle، المختلط hybrid هي الأكثر استخداما لتقدير احتمال التعثر.	٢.٥	٢.٢١	٢.٢٥	٤.٤١٤	٠.١١٠

يتطلب معيار IFRS 9 تحديد احتمال التعثر بناء على منهج المشاهدات اللحظية (PiT).	٢	٢.٣٢	٢.٧٥	١٠.٥٩٢	٠.٠٠٥
تستخدم معظم البنوك المصرية المنهج الثاني (TTC) مع الاعتماد على أدوات التصنيف الداخلي للجدارة الائتمانية في تقدير احتمال التعثر والتي تأخذ بالاعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلي وبيانات السوق.	٢.٥	٢.٣٨	٢.٥	٠.٢٩٣	٠.٨٦٤
يعبر معدل الخسارة عند التعثر LGD عن الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة المتوقعة والمبلغ المتوقع من الضمانات مقسوماً على التعرض عند التعثر.	٢.٢٥	٢.٤٧	٢.٥	٢.٩٥٣	٠.٢٢٨
يجب وفقاً لمعيار IFRS9 أن تتضمن تقديرات الخسارة عند التعثر التوقعات الفعلية المستقبلية في تاريخ التقارير.	٣	٢.٧٤	٣	١٨.٤٦٤	٠.٠٠٠
يعتمد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات في ضوء جودتها الائتمانية.	٢.٧٥	٢.٣٥	٢.٧٥	٤.٠٥٠	٠.١٣٢
تتضمن الفئة الأولى الأصول المالية التي لم يتحدد لها اضمحلال عند الاعتراف الأولي، ويتم احتساب مخصص انخفاض	٢.٥	٢.٢١	٢.٢٥	٣.٥٢٧	٠.١٧١

القيمة لجميع الأصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة ١٢ شهراً.					
تنتقل الأصول المالية إلى الفئة الثانية إذا كان هناك تدهوراً كبيراً في جودة الائتمان، أو إلى الفئة الثالثة إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التعثر عن السداد.	٣	٢.٧١	٣	٩.٨١٧	٠.٠٠٧
يتم الاعتراف بمخصص الأصول المالية للفئة الثانية والثالثة على أساس الخسائر المتوقعة خلال عمر الأداة المالية.	٢.٧٥	٢.٢٤	٢.٧٥	٥.٣١٧	٠.٠٧٠
يجب الاعتراف في جميع المراحل بالتغيرات في رصيد مخصص الخسارة في الربح أو الخسارة كأرباح أو خسائر انخفاض القيمة.	٢.٥	٢.٨٨	٣	١٠.٠٤٠	٠.٠٠٧
يعتبر إعادة تصنيف الأصول بين المرحلتين الأولى والثانية أحد العناصر الأساسية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تنجم عن "الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان"، والتي لم يتم تحديدها بدقة بواسطة معيار IFRS 9.	٢.٥	٢.٨٥	٢.٢٥	١٠.٣٩٧	٠.٠٠٦

يتطلب تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة قدراً كبيراً من الأحكام التقديرية لتحديد ما يعد "زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان" مقارنة بالمخاطر عند الاعتراف الأولي.	٣	٢.٨٥	٢	٤٩.٣٩٥	٠.٠٠٠
لا يُلزم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB البنوك باستخدام منهجية محددة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة، وإنما يجب تبنى منهجية تتوافق مع المبادئ المحددة في معيار IFRS 9، وبطريقة تتفق مع أنظمة إدارة المخاطر التي تتبناها البنوك.	٣	٢.٢١	٢.٥	٢٥.٠٩٧	٠.٠٠٠
يجب أن يعتمد مجلس الإدارة منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية وكذلك أي تعديلات لاحقة عليها، وأن يتم الاستمرار في تطبيقها بشكل متسق.	٣	٢.٧٦	٣	٧.٧٧٠	٠.٠٢١
المقياس الكلي	٢.٧٠٦	٢.٥٣٥	٢.٥٥٤	١.١١٤	٠.٥٧٣

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نلاحظ من نتائج اختبار Kruskal–Wallis للمتغيرات المتعلقة بمدى إلمام المستقصي منهم بمحددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية أن قيمة مستوى المعنوية لبعض المتغيرات اقل من (٠,٠٥) وهي: X11, X12, X16, X18, X19, X114, X121, X122 وذلك بمستوى معنوية (٠,٠٠٠)؛ والمتغير X111 بمستوى معنوية (٠.٠٠٥) والمتغيرين X117, X119 بمستوى معنوية (٠.٠٠٧)، والمتغير X120 بمستوى معنوية (٠.٠٠٦) وهو ما يشير إلى وجود اختلافات معنوية بين الإدارات الثلاث بالبنوك التجارية بشأن هذه المتغيرات.

في حين نجد أن مستوى المعنوية لباقي المتغيرات أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين الإدارات الثلاث بالبنوك التجارية بالنسبة لهذه المتغيرات. كما نلاحظ أن قيمة المقياس الكلي لمستوى المعنوية لجميع المتغيرات بلغ قيمته (٠.٥٧٣) وإحصائية اختبار (١.١١٤) وهو ما يشير إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن محددات ومنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية، وذلك بمتوسطات (٢.٧٠٦)، (٢.٥٣٥)، (٢.٥٥٤) لإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والالتزام على التوالي، الأمر الذي يعكس الإدراك الجيد للإدارات الثلاث بمحددات ومنهجية تطبيق النموذج وذلك بعد مرور ما يقرب من ٥ سنوات على إلزام البنك المركزي المصري للبنوك التجارية بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب معيار IFRS 9 بداية من عام ٢٠١٩.

٢/٢- نتائج اختبار الفرض الثاني:

يعرض الباحث فيما يلي تحليل نتائج اختبار Kruskal – Wallis لإجابات المستقصي منهم لاختبار صحة الفرض المتعلق بطبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض، وذلك على النحو التالي:

جدول (٥)

نتائج اختبار Kruskal–Wallis بشأن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض

طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض:	الوسط الحسابي حسب الإدارات			قيمة Chi-Square	قيمة P. Value
	المخاطر	المراجعة الداخلية	الحوكمة والالتزام		
تنقسم مخصصات خسائر القروض إلى مكونين: غير تقديري وتقديري، ويشير المكون غير التقديري إلى الانخفاض المتوقع في قيمة محفظة القروض.	٢.٢٥	٢.٧٤	٢.٢٥	٢١.٢٧١	٠.٠٠٠

تمثل مخصصات خسائر القروض التقديرية جزء من استحقاق البنك الخاضع لسيطرة الإدارة، وبالتالي فإن مبلغ مخصصات خسائر القروض يكون مدفوع بحوافز مجلس الإدارة.	٢	٢.٠٩	٢	٠.٥٣١	٠.٧٦٧
ينظر إلى مخصصات خسائر القروض على أنها أحد الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل البنوك، والتي تمثل تدخلاً إدارياً هادفاً في إعداد التقارير المالية من أجل الحصول على مكاسب خاصة.	٢.٥	٢.٤١	١.٧٥	١٤.٩٠٢	٠.٠٠١
يؤدي الاعتراف بمبلغ كبير لمخصصات خسائر القروض إلى تحويل الربحية من الحاضر إلى المستقبل، في حين قد تقوم البنوك في أوقات انخفاض معدلات الربح بتخفيض هذه المخصصات واستخدام الاحتياطيات المتراكمة من الفترات السابقة لتغطية الخسائر الائتمانية الحالية، لذلك يمكن أن يكون الاعتراف بهذه المخصصات أداة لتمهيد الأرباح.	٢.٥	٢.٦٥	١.٥	٣٧.٥٤٥	٠.٠٠٠
هناك وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع قيام الإدارة	٢.٢٥	٢.٣٢	٢.٢٥	٠.٦٥٧	٠.٧٢٠

بممارسات إدارة وتمهيد الأرباح وهما وجهة النظر الانتهازية ووجهة النظر المعلوماتية.					
تشير وجهة النظر الانتهازية الى أن هدف الإدارة من ممارسات إدارة وتمهيد الأرباح هو تضليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة أو التأثير على النتائج التعاقدية لها وذلك بغرض تحقيق منافع ذاتية لها.	٢.٢٥	٢.٣٢	٢.٥	١.٠٤٣	٠.٥٩٤
تري وجهة النظر المعلوماتية أن الهدف من هذه الممارسات هو التأثير على مستخدمي المعلومات عن طريق الإفصاح عن معلومات تتفق مع توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وعندئذ يكون الدافع هو إظهار كفاءة المنشأة.	٢.٥	٢.٧٤	٢	٢٠.١٩٠	٠.٠٠٠
من الضروري فهم الدافع الكامن وراء تكوين مخصص خسائر القروض التقديري من أجل بيان الاختلافات في التعرض للمخاطر بين البنوك المختلفة.	٢	٢.٨٨	٣	٢٩.٦٩٧	٠.٠٠٠
تعد مسألة إدارة وتمهيد الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض أكثر إشكالية في القطاع المصرفي بسبب الرافعة	٢.٢٥	٢.٥	٢	١٠.٠٢٠	٠.٠٠٧

المالية العالية، وتحمل المزيد من المخاطر نتيجة لتمويل أنشطة البنك من أموال المودعين والبنك المركزي.					
عادة ما يتلاعب مديرو البنوك بالأرقام المحاسبية لتمهيد الأرباح بمرور الوقت، حيث يخفي مسار الأرباح الممهدة المخاطرة المفرطة عن طريق تقليل المخاطر المدركة للنشاط من خلال التلاعب في الاستحقاق المصرفي الأساسي لمخصص خسائر القروض.	٢	٢.٣٨	١.٢٥	٢٧.٩٥٦	٠.٠٠٠
إحدى الفرضيات التي تفسر احتمالية إدارة الأرباح من قبل البنوك باستخدام مخصصات خسائر القروض هو تمهيد الأرباح التقديري لتقليل تقلبات الدخل عبر الزمن من أجل الحصول على استقرار في الأسواق المالية.	٢	٢.٢١	١.٧٥	٤.١١٠	٠.١٢٨
تستند ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض إلى نوعين من النماذج، يتمثل الأول في نموذج التقديرات الكلية والذي يشتمل على كل من التقديرات غير الاختيارية والتقديرات الاختيارية باعتبارها	٢.٢٥	٢.٧٤	٢.٢٥	٢١.٢٧١	٠.٠٠٠

مكونات رئيسية لهذه المخصصات.					
يفضل النموذج الثاني لممارسات إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بين النوعين من التقديرات ولذا يسمي التقديرات الاختيارية، حيث يتمثل الجزء الاختياري للمخصصات في الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.	٢.٥	٢.٥	٢.٢٥	٥.٩٣٤	٠.٠٥
تؤثر العديد من العوامل على إدارة الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض، مثل نسبة كفاية رأس المال، الأرباح قبل الضريبة ومخصصات خسائر القروض، والقروض غير المؤداه، والقروض المتغيرة (التغيرات في القيمة الائتمانية للعام الحالي)، وأخيراً حجم البنك.	٢.٢٥	٢.٢١	٢.٢٥	٠.٠٤٢	٠.٩٧٩
يفضل المراقبون أن تبالغ البنوك في تقدير خسائر الائتمان في مخصصات خسائر القروض أثناء فترات الازدهار لإنشاء احتياطيات خفية لاستخدامها في فترات الركود.	٢.٧٥	٢.٠٦	١.٢٥	٤٤.٨٨٥	٠.٠٠٠
المقياس الكلي	٢.٢٨	٢.٤٥	٢.٠١٦	١٧.٤٨٦	٠.٠٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من استقراء نتائج التحليل الإحصائي لاختبار Kruskal – Wallis الموضحة عاليه أن مستوي المعنوية لبعض المتغيرات الواردة بالجدول قيمتها أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي عدم وجود فروق معنوية بين الإدارات الثلاث (المخاطر، المراجعة الداخلية، الحوكمة والالتزام) بالبنوك التجارية بشأن هذه المتغيرات وهي: X22 بمستوى معنوية (٠.٧٦٧)، X25 بمستوى معنوية (٠.٧٢٠)، X26 بمستوى معنوية (٠.٥٩٤)، X211 بمستوى معنوية (٠.١٢٨)، وأخيراً المتغير X214 بمستوى معنوية (٠.٩٧٩).

كما يتضح أيضا أن مستوى المعنوية لباقي المتغيرات أقل من (٠,٠٥) وبالتالي توجد اختلافات معنوية بين الإدارات الثلاث (المخاطر، المراجعة الداخلية، الحوكمة والالتزام) بالبنوك التجارية بشأن هذه المتغيرات. بالإضافة إلى أن قيمة المقياس الكلي لمستوى المعنوية لجميع المتغيرات بلغ قيمته (٠.٠٠٠) وذلك بإحصائية اختبار (١٧.٤٨٦). وبذلك يتبين وجود اختلافات معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض.

حيث جاءت الفروق أكبر لصالح إدارة المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي عام (٢.٤٥) ثم إدارة المخاطر بمتوسط (٢.٢٨) وهو ما يعكس إدراك مديري هاتين الإدارتين لطبيعة هذه الممارسات، وذلك مقارنة بإدارة الحوكمة والالتزام بمتوسط (٢.٠١٦). وهذا ما يعكس وجهة نظر مديري إدارات الحوكمة والالتزام بعدم وجود مثل هذه الممارسات بالنوك التجارية، حيث أن وظيفة هذه الإدارة هي التأكد من الالتزام بتطبيق كافة المتطلبات الرقابية والضوابط المحاسبية الحاكمة للقطاع المصرفي، وبالتالي فان وجود هذه الممارسات يعد مؤشرا لعدم قيام إدارة الحوكمة والالتزام بوظيفتها داخل البنوك التجارية. حيث تسعى إدارة الالتزام والحوكمة إلى تعزيز الممارسات السليمة والتأكد من عدم تجاوز البنك لأي متطلبات تم وضعها من قبل المشرعين والهيئات الرقابية المحلية.

٣/٢- نتائج اختبار الفرض الثالث:

يتناول الباحث فيما يلي عرض لتحليل نتائج اختبار Kruskal – Wallis لإجابات المستقصي منهم لاختبار صحة الفرض المتعلق بتطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية العاملة في مصر، وذلك على النحو التالي:

جدول (٦)

نتائج اختبار Kruskal–Wallis بشأن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية العاملة في مصر

مراجعة سياسات وإجراءات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:	الوسط الحسابي حسب الإدارات			قيمة Chi-Square	قيمة P. Value
	المخاطر	المراجعة الداخلية	الحوكمة والالتزام		
تقييم مدى كفاية وفعالية سياسات البنك في مراقبة مخاطر الائتمان من حيث تحديد وتقييم المخاطر المحتملة لتخلف المقترضين عن سداد قروضهم.	٢.٥	٣	٣	٣٩.٠٣٧	٠.٠٠٠
تقييم كيفية تحديد الانخفاض في القيمة، والذي يتضمن تقييم منهجية الاعتراف والمحاسبة وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والتسهيلات الائتمانية والتأكد من أن هذه التقديرات دقيقة وتتوافق مع معيار IFRS 9.	٢.٧٥	٢.٤٧	٢.٧٥	٢.٩٦٤	٠.٢٢٧
التحقق من إجراءات اعتماد نموذج الأعمال والذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.	٢.٧٥	٣	٣	١٧.٧٨٣	٠.٠٠٠
مراجعة سياسات وإجراءات تجميع الأصول المالية التي تنطوي على مخاطر ائتمان	٢.٧٥	٢.٦٢	٣	٩.٩٤١	٠.٠٠٧

متشابهة (Grouping) وتصنيف الأصول المالية (Rating) وإعادة التصنيف للأصول المالية سواء المعترف بها داخل المركز المالي أو خارجه والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية.					
فحص أسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل الثلاث لتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية/ أدوات الدين (Staging) وارتباطات القروض والضمانات المالية وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.	٢.٢٥	٢.٤٧	٢.٥	١.٤٧٠	٠.٤٧٩
التحقق من سياسات وإجراءات حساب خسائر الائتمان المتوقعة للبنود التي تنطوي على مخاطر ائتمانية وكذا محددات ومعايير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المستخدمة.	٢.٧٥	٢.٤٧	٢.٧٥	٠.٧٤٢	٠.٦٩٠
فحص مستندات ووثائق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:					
تقييم المستندات والوثائق المتعلقة بالافتراضات والمنهجيات والحسابات التي تم استخدامها في النموذج.	٢.٥	٢.٧٦	٢.٧٥	٦.٤٥٢	٠.٠٤٠
تقييم مدى كفاية الوثائق المتعلقة بالتحقق من صحة	٢.٥	٢.٦٢	٣	١٩.١٦٩	٠.٠٠٠

النموذج.					
المراجعة المستندية لتنوع محفظة الائتمان بالبنك.	٢.٧٥	٢.٥٩	١.٧٥	٤١.٩٩٥	٠.٠٠٠
تقييم منهجية التحقق من صلاحية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:					
مراجعة إجراءات التحقق من صلاحية النموذج في ضوء استراتيجية البنك للتأكد من أنها كافية وفعالة.	٣	٢.٥٩	٣	١٨.٤٢٢	٠.٠٠٠
تقييم مدى استقلالية المسئولين عن تطبيق إجراءات التحقق من صحة النموذج.	٣	٢.٥	٣	٢٧.٨٠٥	٠.٠٠٠
التحقق من اعتماد إجراءات التحقق من صحة النموذج من قبل المسؤولين.	٣	٣	٢.٧٥	١٧.٧٨٣	٠.٠٠٠
اختبار دقة واكتمال تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة:					
اختيار عينة من الأصول المالية والتحقق من المدخلات والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للتأكد من أنها دقيقة ومكتملة.	٢.٧٥	٢.٦٢	٢.٥	٠.٣٤٦	٠.٨٤١
مراجعة ما إذا كانت الافتراضات والمنهجيات متفقة مع ممارسات واستراتيجيات إدارة الأعمال والمخاطر وكذلك مع تلك المستخدمة في مجالات أخرى	٢.٧٥	٢.٧٤	٢.٧٥	٠.٠٢٥	٠.٩٨٨

(مثال تلك المستخدمة لأغراض تخطيط راس المال) وانه تم الإفصاح عن الأسباب في حالة عدم تحقق ذلك.					
مراجعة اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، يتضمن احتمالية التعثر التي تعكسها كل درجة من درجات التصنيف.	٢.٧٥	٢.٥٦	٢.٢٥	١٥.٦٠٥	٠.٠٠٠
فحص طريقة احتساب كل من معدل الخسارة عند التعثر وقيمة المديونية عند التعثر.	٢.٧٥	٢.٦٥	٢.٧٥	٠.٠٢٥	٠.٩٨٧
تقييم مدى كفاية وجودة مدخلات البيانات:					
مراجعة مصادر جمع البيانات وأنظمة توفير المعلومات مثل البيانات المالية أو التقارير الائتمانية، للتأكد من أنها توفر بيانات ومعلومات كافية ودقيقة وبشكل آمن وبمشاركة جميع الوحدات ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس الإدارة ولجانه المتخصصة.	٢.٥	٢.٣٥	٢.٧٥	٢.٧٣٠	٠.٢٥٥
تقييم العمليات المطبقة لإدارة البيانات والتحقق من كفاية وكفاءة نظم المعلومات، والتي تشمل السياسات والإجراءات الخاصة بجمع البيانات وتخزينها وصيانتها.	٢.٥	٢.٧٤	٣	٢٠.٨٦٠	٠.٠٠٠

تقييم أساليب وضوابط التحقق من صحة البيانات لضمان دقة واكتمال وموثوقية البيانات المستخدمة في حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة.	٢.٧٥	٢.٧١	٢.٧٥	٠.٥٦٦	٠.٧٥٤
مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators (KPIs) المتعلقة بحساب الخسائر الائتمانية وعمليات التقرير المنتظم عنها.	٢.٧٥	٢.٦٢	٢.٢٥	١٧.٣٢٣	٠.٠٠٠
تقييم ضوابط الحوكمة والرقابة على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة:					
مراجعة أدوار ومسؤوليات الموظفين الرئيسيين المشاركين في تطوير النموذج وتنفيذه، وتقييم مدى وجود آليات مراجعة مستقلة لضمان الرقابة على النظم الآلية والنماذج الإحصائية بهدف التحقق من دقة وموثوقية مخرجاتها وبالتالي فعاليتها وموثوقيتها في تقدير خسائر الائتمان.	٢.٥	٢.٦٢	٣	١٩.١٦٩	٠.٠٠٠
مراجعة إجراءات وضع قواعد حوكمة سليمة بالبنوك مع التركيز على الجوانب التالية: جودة توافر البيانات، التغيرات في تصنيف الأدوات المالية، الإعداد والتوثيق والاعتماد للمنهجيات والنماذج المستخدمة، الافتراضات	٢.٧٥	٢.٧٦	٣	٨.٤٥٤	٠.٠١٥

المستخدمة في النماذج، وأخيراً الأنظمة والعمليات والضوابط الداخلية.					
فحص هيكل وإجراءات الحوكمة المتعلقة بالتطبيق السليم لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة أدوار اللجان ووحدات العمل داخل البنك وضمان التكامل بينها وتوفير البيئة التحتية المناسبة.	٢.٧٥	٢.٤٧	٢.٢٥	٥.٩٣٥	٠.٠٥١
التحقق من الالتزام بعدم إجراء أي تعديلات على نتائج ومخرجات الأنظمة بخصوص عمليات حساب وتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة والمتغيرات التي يتم حسابها إلا وفقاً لسياسة معتمدة من مجلس الإدارة تحدد الحالات الاستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل.	٣	٢.٥٩	٢.٢٥	٢٠.٢٢١	٠.٠٠٠
تقرير النتائج والتوصيات:					
تقرير عن ملخص نتائج مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بتطبيق النموذج ومدي كفاية نظام القياس متضمناً أهم ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بهذا الشأن.	٢.٧٥	٢.٥٩	٣	٩.٩٧٢	٠.٠٠٧

تقرير عن نتائج المراجعة الداخلية لمدي دقة واكتمال منهجية احتساب خسائر القروض لكل عميل من عملاء ائتمان الشركات وللمجموعات المتشابهة لعملاء التجزئة.	٣	٢.٦٢	٢.٥	٩.٨٠٨	٠.٠٠٧
تقرير التحقق من إدخال البيانات وتعديلات قواعد بيانات العملاء على النظام والتأكد من تنفيذ العمليات من قبل الأفراد المكلفين بذلك وتحت رقابة مناسبة.	٢.٥	٢.٨٨	٢.٥	١٣.٨٢٥	٠.٠٠١
متابعة تنفيذ التوصيات والتحسين المستمر:					
مراقبة فعالية الإجراءات التصحيحية لمعالجة المشكلات المحددة وتقديم ضمانات مستمرة بشأن التحسينات التي تم إجراؤها لتحقيق النتائج المرجوة.	٢.٧٥	٢.٧٦	٢.٧٥	١.٤٢٢	٠.٤٩١
تقييم وتعزيز إطار عمل المراجعة الداخلية بشكل مستمر لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك بناءً على المخاطر الناشئة والتغييرات في المعايير المحاسبية أو المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي.	٢.٥	٢.٧٤	٢.٥	٥.٠٠٠	٠.٠٨٢
المقياس الكلي	٢.٧٠٦	٢.٦٥٨	٢.٦٨٩	٥.٧٩٥	٠.٠٥٥

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

تشير الإحصاءات الواردة بالجدول السابق والمتعلقة بنتائج اختبار Kruskal – Wallis إلى أن مستوي المعنوية لبعض المتغيرات اقل من (٠,٠٥). وبالتالي وجود فروق معنوية بين الإدارات الثلاث (المخاطر، المراجعة الداخلية، الحوكمة والالتزام) بشأن هذا الإجراءات المقترحة لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية بالبنوك التجارية، وهي: X311, X313, X322, X323, X331, X332, X333, X343, X352, X354, X361, X364، وذلك بمستوي معنوية (٠.٠٠٠)، والمتغيرات X314, X371, X372 بمستوى معنوية (٠.٠٠٧)، والمتغير X321 بمستوى معنوية (٠.٠٤٠) والمتغير X362 بمستوي معنوية (٠.٠١٥)، وأخيراً المتغير X373 بمستوي معنوية (٠.٠٠٠١).

كما يمكن الإشارة إلى أن مستوي المعنوية لباقي المتغيرات أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي لا توجد اختلافات معنوية بين الإدارات الثلاث (المخاطر، المراجعة الداخلية، الحوكمة والالتزام) بالنسبة لهذه المتغيرات. بالإضافة إلى أن قيمة المقياس الكلي لمستوي المعنوية لجميع المتغيرات قد بلغت (٠.٠٥٥) وذلك بإحصائية اختبار (٥.٧٩٥). وعلى ذلك يتضح انه لا توجد اختلافات معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية العاملة في مصر.

كما جاءت متوسطات الوسط الحسابي بقيمة (٢.٧٠٦)، (٢.٦٥٨)، (٢.٦٨٩) لإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والالتزام على التوالي، الأمر الذي يشير إلى الاتفاق بين مديري الإدارات الثلاث على أهمية تطوير دور إدارة المراجعة الداخلية في فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الأنشطة المقترحة.

٤/٢- نتائج اختبار الفرض الرابع:

يعرض الباحث فيما يلي نتائج اختبار(ت) T-Test لعينة واحدة حول متوسط حسابي أكبر من ٢ (محايد) لإجابات المستقصي بشأن انعكاسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية، وذلك على النحو التالي:

جدول (٧)

نتائج اختبار (ت) T–Test بشأن انعكاسات أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض

تحسين المنهجية:	الوسط الحسابي حسب الإدارات			قيمة (t) المحسوبة	قيمة P. Value
	المخاطر	المراجعة الداخلية	الحوكمة والالتزام		
تساعد نتائج المراجعة الداخلية في تحديد مجالات تحسين منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.	٢.٥	٢.٨٨	٢.٧٥	١٥.٥٧٢	٠.٠٠٠
تعزيز العمليات الداخلية التي ينطوي عليها تطبيق النموذج مثل جمع البيانات وطرق التحليل وتحسين عمليات التحقق من البيانات، وتعزيز الحوكمة الشاملة لتطبيق النموذج.	٢.٧٥	٢.٨٨	٢.٧٥	١٩.٤٤٩	٠.٠٠٠
يمكن للمؤسسات المالية من خلال معالجة مجالات تحسين المنهجية، أن تعزز من دقة وجودة البيانات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يؤدي إلى تقديرات أكثر دقة لمخصصات خسائر القروض والحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح.	٢.٧٥	٢.٦٢	١.٧٥	٥.٣٦٧	٠.٠٠٠
تعزيز الشفافية والدقة والموثوقية:					
تضمن أنشطة المراجعة الداخلية أن	٢.٧٥	٢.٨٨	٢	٨.٤٦٨	٠.٠٠٠

مخصصات خسائر القروض يتم حسابها بدقة وأنها تتوافق مع متطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مما يقلل من إمكانية التلاعب بالمخصصات لممارسة التمهيد الاختياري للأرباح.					
تعزيز موثوقية البيانات المالية للبنوك والتأكد من أنها تعكس المستوى الحقيقي للمخاطر والخسائر المحتملة المرتبطة بمحافظ قروضها الائتمانية من خلال تحسين دقة تقديرات مخصصات خسائر القروض بواسطة أنشطة المراجعة الداخلية.	٢.٧٥	٢.٨٨	٢.٧٥	١٩.٤٤٩	٠.٠٠٠
تعزيز شفافية التقارير المالية من خلال تقديم صورة أكثر دقة وموضوعية عن المركز المالي ونتائج أعمال البنوك لأصحاب المصلحة. حيث يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أي ممارسات متعمدة أو غير متعمدة لتمهيد الأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.	٢.٧٥	٣	٢.٢٥	١٤.١٤٤	٠.٠٠٠
من الضروري التأكد من جودة التقارير المالية للبنوك لتجنب قضايا مثل تمهيد الأرباح من خلال مخصصات خسائر القروض.	٢.٥	٢.٦٥	٢.٧٥	٩.٠١٨	٠.٠٠٠

الحد من مخاطر التحريف والتفسير الخاطئ:					
يمكن لأنشطة المراجعة الداخلية تحديد أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يسمح للبنوك بمعالجتها بشكل استباقي ويقلل من مخاطر التحريفات أو التفسير الخاطئ لخسائر الائتمان.	**٢.٧٥**	**٢.٦٥**	**٢.٢٥**	**٩.٤٦١**	**٠.٠٠٠**
تحسين استراتيجيات التخفيف من المخاطر وإدارتها على نحو أفضل.	**٢.٢٥**	**٢.٧٦**	**٢.٥**	**٧.٨١٧**	**٠.٠٠٠**
المقياس الكلي	**٢.٦٣٨**	**٢.٨**	**٢.٤١٦**		

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥) لجميع المتغيرات وذلك بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهو ما يشير الى أن آراء المستقصي منهم بالإدارات الثلاث (المخاطر، المراجعة الداخلية، الحوكمة والالتزام) تميل إلى الموافقة على جميع المتغيرات.

حيث جاءت المتوسطات العامة لآراء مديري إدارة المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (٢.٨) ثم إدارة المخاطر بمتوسط (٢.٦٣٨) لتعكس اتفاق مديري هاتين الإدارتين على انعكاسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية، وذلك مقارنة بإدارة الحوكمة والالتزام بمتوسط (٢.٤١٦) والذي يؤكد وجهة نظر مديري إدارات الحوكمة والالتزام بعدم وجود مثل هذه الممارسات بالبنوك التجارية نظرا للالتزام الكبير من قبل تلك البنوك بتطبيق كافة المتطلبات الرقابية والضوابط المحاسبية الحاكمة للقطاع المصرفي، حيث أن إدارة الالتزام معنية بضمان التزام البنك بمتطلبات القوانين والتعليمات الرقابية ، فضلاً عن قيامها بتحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك وإعداد الخطط والتقارير حول كفاءة إدارة البنك لتلك المخاطر. وبالتالي فان الأنشطة المقترحة ستكون أقل فاعلية من وجهة نظر مديري إدارات الحوكمة والالتزام في الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.

ولتحديد أي من الأنشطة المقترحة للمراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) سيكون له تأثير معنوي على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض (المتغير التابع)، سيقوم الباحث فيما يلي بعرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بخصوص تأثير هذه الأنشطة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بشأن انعكاسات أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض

إجراءات المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	B	T. test	قيمة P. Value
ثابت الانحدار	٢.٤٤١	١٠.٨٨٣	٠.٠٠٠
(X313) التحقق من إجراءات اعتماد نموذج الأعمال والذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.	٠.٨٣٢	١٢.٩٢٢	٠.٠٠٠
(X315) فحص أسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل الثلاث لتصنيف القروض والتسهيلات الائتمانية/ أدوات الدين (Staging) وارتباطات القروض والضمانات المالية وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.	٠.١٥٥	٥.١٠٨	٠.٠٠٠
(X321) تقييم المستندات والوثائق المتعلقة بالافتراضات والمنهجيات والحسابات التي تم استخدامها في النموذج.	٠.٢١٥	٦.٤٥٦	٠.٠٠٠
(X323) المراجعة المستندية لتنوع محفظة الائتمان بالبنك.	٠.٠٧٢	٢.٤٥٦	٠.٠١٦
(X331) مراجعة إجراءات التحقق من صلاحية النموذج في ضوء استراتيجية البنك للتأكد من أنها كافية وفعالة.	٠.١٨٩	٣.٤٠١	٠.٠٠١
(X343) مراجعة اعتماد نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، يتضمن احتمالية التعثر التي تعكسها كل درجة من درجات التصنيف.	٠.٦٨٧	٢٢.٠٥٧	٠.٠٠٠

(X344) فحص طريقة احتساب كل من معدل الخسارة عند التعثر وقيمة المديونية عند التعثر.	٠.٣٩٤	١٦.٣٣٠	٠.٠٠٠
(X351) مراجعة مصادر جمع البيانات وأنظمة توفير المعلومات مثل البيانات المالية أو التقارير الائتمانية، للتأكد من أنها توفر بيانات ومعلومات كافية ودقيقة وبشكل آمن وبمشاركة جميع الوحدات ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس الإدارة ولجانه المتخصصة.	٠.١٧٠	٤.٣١٤	٠.٠٠٠
(X371) تقرير عن ملخص نتائج مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات الخاصة بتطبيق النموذج ومدي كفاية نظام القياس متضمناً أهم ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية بهذا الشأن.	٠.٢٤٧	٢.٧٤٤	٠.٠٠٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من النتائج الموضحة عاليه وجود تأثير معنوي لتسعة (٩) إجراءات للمراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض، وذلك بمستوي معنوية أقل من (٠.٠٥). حيث يتضح أن هذه الإجراءات تتعلق بجميع أنشطة المراجعة الداخلية المقترحة فيما عدا تلك المتعلقة بتقييم ضوابط الحوكمة والرقابة على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك متابعة تنفيذ التوصيات والتحسين المستمر.

ويرى الباحث أن ذلك قد يرجع الى أن إجراءات تقييم ضوابط الحوكمة والرقابة على النموذج هي في الأساس من ضمن مهام إدارة الحوكمة والالتزام، والتي تركز على التأكد من التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة بكافة أنشطة وإدارات البنك والتحقق من التطبيق السليم لدليل وقواعد الحوكمة بما يضمن توافر حوكمة رشيدة على مستوى جميع الإدارات داخل البنك. وبالتالي يجب إدارة المراجعة الداخلية التنسيق مع إدارة الحوكمة والالتزام بشأن القيام بتنفيذ هذه الإجراءات بما يضمن تحسين فاعليتها، ومن ثم تأثيرها المعنوي على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض.

القسم السابع: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

أولاً: نتائج البحث:

توصل الباحث إلى بعض الدلالات النظرية والنتائج الميدانية يمكن عرضها على النحو التالي:

- **الدلالات النظرية:**

١- الحاجة إلى تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية القياس والتقييم الموضوعي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات معايير IFRS9.

٢- تشير أنشطة المراجعة الداخلية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى عملية فحص وتقييم فعالية النموذج ومراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية ذات الصلة، وذلك لضمان أن المخصص يعكس بدقة وموضوعية المخاطر المحتملة ويوفر تقديراً صحيحاً للخسائر المتوقعة.

٣- تقوم أنشطة المراجعة الداخلية بدور فعال في فحص منهجية تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) في البنوك التجارية، وذلك في ضوء تعليمات البنك المركزي المصري بشأن تطبيق النموذج ولاسيما متطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية لضمان التطبيق السليم للمعيار الجديد والعمل على توفير وحماية الأنظمة المستخدمة في التطبيق.

٤- تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية المقترحة لأغراض فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يعزز من دقة وموثوقية وشفافية تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يساعد ذلك البنوك التجارية على اتخاذ قرارات أكثر ملائمة فيما يتعلق بمخاطرها الائتمانية وكذلك إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، وتخصيص رأس المال بكفاءة، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

٥- يمكن أن يؤدي تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى تقديرات أكثر دقة لمخصصات خسائر القروض وتقارير مالية أكثر شفافية وموثوقية، مما يقلل من نطاق ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض من خلال اكتشاف ومنع مثل هذه الممارسات.

- **نتائج الدراسة الميدانية:**

كشفت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المستقصي منهم عن توفر دليل ميداني على:

١- الإدراك الجيد للإدارات الثلاث بمحددات ومنهجية تطبيق النموذج بموجب معيار IFRS 9 بداية من عام ٢٠١٩، وذلك بمتوسطات (٢.٧٠٦)، (٢.٥٣٥)، (٢.٥٥٤) لإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والالتزام على التوالي، مما يثبت صحة الفرض الأول

بأنه "لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن إدراك البنوك التجارية لمنهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة".

٢- وجود اختلافات بين الإدارات الثلاث بشأن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية. حيث جاءت الفروق أكبر لصالح إدارة المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي عام (٢.٤٥) ثم إدارة المخاطر بمتوسط (٢.٢٨٣)، وذلك مقارنة بإدارة الحوكمة والالتزام بمتوسط (٢.٠١٦). وبالتالي عدم صحة الفرض الثاني بأنه "لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية".

٣- الاتفاق بين مديري الإدارات الثلاث على أهمية تطوير دور إدارة المراجعة الداخلية في فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الأنشطة المقترحة، وذلك بمتوسطات (٢.٧٠٦)، (٢.٦٥٨)، (٢.٦٨٩) لإدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الحوكمة والالتزام على التوالي، وذلك يثبت صحة الفرض الثالث بأنه "لا توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم بشأن تطوير أنشطة المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة".

٤- اتفاق مديري إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر على انعكاسات تطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من هذه الممارسات، حيث جاءت المتوسطات العامة لآراء مديري إدارة المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي (٢.٨) ثم إدارة المخاطر بمتوسط (٢.٦٣٨)، وذلك مقارنة بإدارة الحوكمة والالتزام بمتوسط (٢.٤١٦). كما تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود تأثير معنوي لتسعة (٩) إجراءات للمراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض، وذلك بمستوي معنوية أقل من (٠.٠٥)، حيث يتضح أن هذه الإجراءات تتعلق بجميع أنشطة المراجعة الداخلية المقترحة فيما عدا تلك المتعلقة بتقييم ضوابط الحوكمة والرقابة على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك متابعة تنفيذ التوصيات والتحسين المستمر.

وعلى ذلك يتضح صحة الفرض الرابع بأنه "يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتطوير أنشطة المراجعة الداخلية بشأن فحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحد من ممارسات التمهيد الاختياري للأرباح باستخدام مخصصات خسائر القروض بالبنوك التجارية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مليجي (٢٠١٣) والتي توصلت إلى أن محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية تؤثر إيجابياً في ممارسات إدارة وجودة الأرباح، كما تسهم أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية، وكذلك توصلت دراسة Alzoubi (2019) إلى أن وجود لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية يقللان من إدارة الأرباح ويحسنان جودة التقارير المالية. وقد أكدت دراسة Ghaleb et al. (2020) على الدور الرئيسي لوظيفة المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات الأرباح الحقيقية. كما توصلت دراسة Ismael & Kamel (2021) إلى وجود تأثير كبير لكفاءة المراجعة الداخلية على الحد من مشاركة الشركات البريطانية في إدارة الأرباح، وبالتالي ضرورة التركيز بشكل أكبر على تعزيز كفاءة المراجعة الداخلية للحد من سلوك الإدارة الانتهازية.

وعلى الجانب الآخر أشارت دراسة عبد الوهاب وآخرون (٢٠١٧) إلى ضعف تأثير المراجعة الداخلية على مستوي الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية. وكذلك أظهرت نتائج دراسة Alyaarubi, et al (2021) وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في القطاعين الصناعي والخدمي. وتشير هذه النتيجة إلى أن الزيادة في جودة المراجعة سوف تعزز إدارة الأرباح في الشركات العمانية المدرجة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما سبق تناوله في الجانب النظري وما تم التوصل إليه في الجانب الميداني يوصي الباحث بالآتي:

١- ضرورة قيام البنوك التجارية التي ترغب في زيادة دقة تكوين مخصص خسائر القروض المعد وفقاً لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بتطوير أنشطة المراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢- ضرورة إدراك واقتناع مديري إدارات الحوكمة والالتزام بأن ممارسات إدارة وتمهيد الأرباح ممارسات كامنة يصعب اكتشافها وتحتاج لمزيد من الجهد والوقت والفحص والتدقيق للوقوف على مدى وجودها ومدى كثافتها.

٣- ضرورة قيام البنوك التي ترغب في الحد من ممارسات إدارة وتمهيد الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض بتفعيل الأنشطة المقترحة للمراجعة الداخلية لفحص منهجية تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية.

٤- ضرورة التعاون بين البحث الأكاديمي والتطبيق في البنوك التجارية لخلق صورة أكثر وضوحاً أمام مديري تلك البنوك ليتمكنوا من تطبيق متطلبات معيار IFRS9 وخاصة نموذج

الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل أكثر دقة وأقل تكلفة وكذلك كل ما يستحدث من معايير محاسبية تتعلق بأنشطة تلك البنوك.

ثالثاً: مجالات البحث المقترحة:

١- أثر استخدام تقنيات الزكاء الاصطناعي على القيمة المضافة من المراجعة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في مصر.

٢- القيمة المضافة من أنشطة المراجعة الداخلية بشأن إدارة مخاطر عمليات شركات تكنولوجيا التمويل.

٣- أثر الإفصاح عن أنشطة المراجعة الداخلية على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- القيمة المضافة من الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية في فحص تقنية الحوسبة السحابية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٥- القيمة المضافة من المراجعة الداخلية للبصمة الكربونية **Carbon Footprint** للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٦- القيمة المضافة من فعالية أداء المراجعة الداخلية لدوريها الاستشاري والتوكيدي في مجال إدارة مخاطر الأمن السيبراني **Cyber Security**.

مراجع البحث

أ-المراجع العربية:

أحمد، وفاء يوسف. (٢٠١٦). أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مج٢٠، ع٤، ٩ – ٨٧.

الخطيب، حنان محمد صالح. (٢٠١٣). إطار مقترح لتفعيل دور المراجع الداخلي في الحد من التلاعب في الأرباح: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مج١٧, ع٤، ١ – ٣٥.

المشهداني، بشرى نجم عبدالله؛ جاسم، رابعة ضياء. (٢٠٢٢). دور المدقق الداخلي في التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتوقعة إجراءات مقترحة للتطبيق في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج ١٨، ع ٥٧، ٨٧ – ١٠٦.

النقيب، سحر عبدالستار عبدالستار. (٢٠٢١). أثر تدابير مكافحة جائحة كورونا COVID على العلاقة بين المحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وإدارة الأرباح ورأس المال في ظل عدم التأكد: دراسة اختبارية على البنوك المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، ع٣، ١٣٤ – ٢١١.

حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى (٢٠٢٠). أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، مج٤، ع١، ١ – ٦١.

حسن، يوسف صلاح عبد الله محمد. (٢٠١٨). دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين. الفكر المحاسبي، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مج٢٢، ع٢، ١١٥٨ – ١٢٢١.

سعادة، طارق إبراهيم. (٢٠٢١). قياس وتقييم ممارسات إدارة الربح في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية وفق آلية مخصص خسائر القروض LLPs: دراسة تجريبية متعددة المستويات التحليلية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، مج٥، ع٢، ١ – ٤٩.

شاهين، عبد الحميد احمد؛ البغدادي، رجب محمد عمران احمد. (٢٠١٩). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS 9: دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج٤، ع ٢، ١٠٩-١٥٦.

عامر، محمد مصطفي؛ الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم. (٢٠٢٣). فاعلية لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مصداقية وعدالة القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج١٤، ع١، ٣٧١ – ٣٨٥.

عبد الحليم، أحمد حامد محمود؛ أحمد، نبيل ياسين؛ سرور، عبير عبد الكريم إبراهيم (٢٠٢٢). دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢) ج٢، ٩٨٣-١٠٩٩.

عبدالهادي، دعاء زكريا عباس؛ العوام، عاطف محمد؛ تادرس، صفاء جرجس. (٢٠٢٢). تأثير تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على توقيت الاعتراف بالخسائر وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مج ،٢٦ع ٦.

عبدالوهاب، يوسف عبدالقادر؛ أبو خزانة، إيهاب محمد؛ علي، إبراهيم زكريا عرفات. (٢٠١٧). دور المراجعة الداخلية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج٤١, ع٢، ٢١٩ – ٢٥٧.

عزام، محسن عبيد عبدالغفار يونس؛ البحيري، مروة أحمد عبدالرحمن؛ جاهين، أحمد عمر أحمد. (٢٠٢٣). دور تفعيل أنشطة المراجعة الداخلية في فحص أسس تقييم الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض المصرفية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مج١٥، ع٢، ١ – ٢٢.

عزام، محسن عبيد عبدالغفار يونس؛ الصعيدي، شريف سعد عبدالرحمن. (٢٠٢٢). تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، مج٦، ع٣، ٣٣٧ – ٣٨١.

علي، هالة فضيل حسين. (٢٠٢١). تقييم جودة مخصصات خسائر القروض المعدة وفقا لنموذج الخسائر المتوقعة: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج١٢، ع١، ٢٥ – ٤٩.

عمر، رنا السعيد السيد. (٢٠٢٠). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ع٤، ١٣٤– ١٦٥.

متولي، محمود موسى عبدالعال. (٢٠٢٢). دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالي الدولي (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك في مصر لمخصص خسائر القروض في إدارة الأرباح ورأس المال. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١)، ٥٢٣–٥٧٥.

محمود، سحر عبد السميع. (٢٠١٩). محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، مج٣، ع٣، ١٨١ – ٢٢٤.

محمود، عبد الحميد العيسوي. (٢٠٢٠). أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة الإسكندرية، مج٤، ع١، ١ – ٧٢.

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٣). أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية: دراسة نظرية تطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع٤، ٢٥ – ٨٤.

- المؤتمرات والنشرات

البنك المركزي المصري. (٢٠١٤). التعليمات الرقابية الخاصة بتطوير نظم الرقابة الداخلية بالبنوك.

----------. (٢٠١٨). التعليمات الرقابية الخاصة بتحسين جودة وكفاءة نشاط المراجعة الداخلية بالبنوك.

----------. (٢٠١٩). التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9).

----------. (٢٠٢٠). التعليمات الخاصة بقيام البنوك بدراسة وتحليل المخاطر الكلية ووضع الخطط لمواجهة الأزمات غير المتوقعة وتأثيرها على البنك.

----------. (٢٠٢٣). بيان بأسماء البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.

ب- المراجع الأجنبية:

Acharya, V. V., & Ryan, S. G. (2016). Banks' financial reporting and financial system stability. *Journal of Accounting Research*, 54(2), 277-340.

Ahmad, B. (2018). The Effect of Internal Audit on Organizational Performance: An Empirical Exploration of Selected Jordanian Banks. *Research Journal of Finance and Accounting*, 9, 137-144.

Alyaarubi, H. J., Alkindi, D. S., & Ahmed, E. R. (2021). Internal Auditing Quality and Earnings Management: Evidence from Sultanate of Oman. *Journal of Governance and Integrity, 4(2), 115–124.*

Alzoubi, E.S.S. (2019), "Audit committee, internal audit function and earnings management: evidence from Jordan", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 27 No. 1, pp. 72-90.

Amoush, A. H. (2017). The Internal Auditing Procedures Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks. *International Business Research*, 10(3), 203.

Anderson, U. L., Head, M. J., Ramamoorti, S., Riddle, C., Salamasick, M., & Sobel, P. J. (2018). Internal auditing: Assurance & advisory services. *Institute of Internal Auditors Research Foundation*.

Berisha, V., Morina, F., Hetemi, A., & Zeqaj, B. (2023). The Role of Internal Audit in Credit Risk Management in Commercial Banks. *Economic Alternatives*, (1), 115-130.

Beuselinck, C., Cascino, S., Deloof, M., & Vanstraelen, A. (2019). Earnings management within multinational corporations. *The Accounting Review*, 94(4), 45-76.

Beyer, A., Guttman, I., & Marinovic, I. (2019). Earnings management and earnings quality: Theory and evidence. *The Accounting Review*, 94(4), 77-101.

Bholat, D., Lastra, R. M., Markose, S. M., Miglionico, A., & Sen, K. (2018). Non-performing loans at the dawn of IFRS 9: regulatory and accounting treatment of asset quality. *Journal of banking regulation, 19*, 33-54.

Bischof, J., Laux, C., & Leuz, C. (2021). Accounting for financial stability: Bank disclosure and loss recognition in the financial crisis. *Journal of Financial Economics*, 141(3), 1188-1217.

Brković, M. (2017). IFRS 9 implementation in banks and macroeconomic scenarios: Some methodological aspects. *Bankarstvo*, 46(3), 36-51.

Casta, J. F., Lejard, C., & Paget-Blanc, E. (2019, August). The implementation of the IFRS 9 in banking industry. In *EUFIN 2019: The 15th Workshop on European Financial Reporting*.

Ceccobelli, G., & Giosi, A. (2019). Earnings management practices in the banking industry: The role of bank regulation and supervision. Corporate Governance: *Search for the Advanced Practices*, 6(1), 193-214.

Chedid, O., & Chaya, J. (2020). The role of internal auditors to implement IFRS9: Case of Lebanese banks. *Journal of Economics and International Finance*, 12(1), 6-19.

CIB (Commercial International Bank).(2021). CFS (Consolidated Financial Statements). https://www.cibeg.com/-/media/project/downloads/investor-relations/ir-library/annual-reports/2021/cibar21v71.pdf

Ciobu, S., & Cara, I. (2022). Challenges of internal audit in the financial control system of banks. *International Scientific Conference* "30 Years of Economic Reforms In The Republic Of

Moldova: Economic Progress Via Innovation And Competitiveness",

Curcio, D., de Simone, A., & Gallo, A. (2017). Financial crisis and international supervision: New evidence on the discretionary use of loan loss provisions at euro area commercial banks. *The British Accounting Review, 49*, 181–193.

Danisman, G. O., Demir, E., & Ozili, P. (2021). Loan loss provisioning of US banks: Economic policy uncertainty and discretionary behavior. *International Review of Economics & Finance*, 71, 923-935.

Di Fabio, C., Ramassa, P., & Quagli, A. (2021). Income smoothing in European banks: The contrasting effects of monitoring mechanisms. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 43, 100385.

Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C., & Lefebvre, Q. (2018). Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. *International Journal of Auditing*, 22(2), 197-213.

Ghaleb, B. A. A., Kamardin, H., & Al-Qadasi, A. A. (2020). Internal audit function and real earnings management practices in an emerging market. *Meditari Accountancy Research*, 28(6), 1209-1230.

Gornjak, M. (2019). Forward-looking approach in the accounting of financial instruments: case study of Slovenian Pension Company. *International Journal of Innovation and Learning*, 26(1), 27-43.

Gornjak, M. (2020). Literature Review of IFRS 9 and Its Key Parameters. *Expanding Horizons: Business, Management and Technology for Better Society*, 463-477.

Hegde, S. P., & Kozlowski, S. E. (2021). Discretionary loan loss provisioning and bank stock returns: The Role of economic booms and busts. *Journal of Banking & Finance*, 130, 106186.

IASB. (2014), "International Financial Reporting Standard 9 Financial Instruments", Http://Eifrs.Ifrs.Org/Eifrs/Bnstandards/En/2015/Ifrs09.Pdf, pp. 319–482.

Ismael, H.R. and Kamel, H. (2021), "Internal audit quality and earnings management: evidence from the UK", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 36 No. 7, pp. 951-978.

Kilic, E., Lobo, G., Ranasinghe, T., & Yi, L. (2021). Strategic usefulness of ignorance: evidence from income smoothing via

retained interest of securitized loans. ***Review of Quantitative Finance and Accounting*****, 56, 245-272.**

Kim, J. B., Ng, J., Wang, C., & Wu, F. (2021). The Effect of the Shift to the Expected Credit Loss Model on the Timeliness of Loan Loss Recognition. Available at SSRN, 3490600.

KPMG.(February 2022). Does ECL measurement appropriately reflect the impact of economic uncertainty?. https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2020/03/covid-19-financial-instruments-2a.html

Krüger, S., Rösch, D., & Scheule, H. (2018). The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements. ***Journal of Financial Stability*****, 36, 114-129.**

Kund, A. G., & Rugilo, D. (2018). Does IFRS 9 Increase Financial Stability?. Available at SSRN 3282509.

Kutubi, S. S., Ahmed, K., Khan, H., & Garg, M. (2021). Multiple directorships and the extent of loan loss provisions: Evidence from banks in South Asia. ***Journal of Contemporary Accounting & Economics*****, 17(3), 100277.**

López-Espinosa, G., Ormazabal, G., & Sakasai, Y. (2021). Switching from incurred to expected loan loss provisioning: Early evidence. ***Journal of Accounting Research*****, 59(3), 757-804.**

Marton, J. and Runesson, E. (2017), "The predictive ability of loan loss provisions in banks – Effects of accounting standards, enforcement and incentives", ***British Accounting Review, Academic Press*****, Vol. 49 No. 2, pp. 162–180.**

Orbán, I., & Tamimi, O. (2020). Accounting Model for Impairment under IFRS 9 and its Impact on Loss Allowance. ***European Research Studies Journal*****, 23(4), 1259-1277.**

Orbán, I., & Tamimi, O. (2023). The Impact of IFRS 9 on Financial Reporting during Covid-19 from the Point of View of Experts in Europe. ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal*****, 17(4), 21-36.**

Osma, B. G., Mora, A., & Porcuna-Enguix, L. (2019). Prudential supervisors' independence and income smoothing in European banks. ***Journal of Banking & Finance*****, 102, 156-176.**

Ozili, P. K. (2022). Bank income smoothing during the COVID-19 pandemic: Evidence from UK Banks. ***In The New Digital Era: Other Emerging Risks and Opportunities.*** **Emerald Publishing Limited. 109, 127-139.**

Pandey, A., Tripathi, A., & Guhathakurta, K. (2022). The impact of banking regulations and accounting standards on estimating

discretionary loan loss provisions. ***Finance Research Letters*****,** ***44*****, 102068.**

Pastiranová, O., & Witzany, J. (2021). Impact of implementation of IFRS 9 on Czech Banking Sector. ***Prague Economic Papers*****, 30(4), 449-469.**

Peterson, O. K., & Arun, T. G. (2018). Income smoothing among European systemic and non-systemic banks. ***The British Accounting Review*****, 50(5), 539-558.**

Pinto, I., & Picoto, W. N. (2018). Earnings and capital management in European banks–Combining a multivariate regression with a qualitative comparative analysis. ***Journal of Business Research, 89*****, 258-264.**

Quttainah, M. A., Song, L., & Wu, Q. (2013). Do Islamic banks employ less earnings management?. ***Journal of International Financial Management & Accounting*****,** ***24*****(3), 203-233.**

Schutte, W. D., Verster, T., Doody, D., Raubenheimer, H., & Coetzee, P. J. (2020). A proposed benchmark model using a modularised approach to calculate IFRS 9 expected credit loss. ***Cogent Economics & Finance*****, 8(1), 1735681.**

Skała, D. (2021). Loan loss provisions and income smoothing–Do shareholders matter?. ***International Review of Financial Analysis*****, 78, 101909.**

Suripto, S. (2023). Earnings management determinants: Comparison between Islamic and Conventional Banks across the ASEAN region. ***Asia Pacific Management Review*****, 28 (1), 24-32.**

Tamimi, O. (2021). The role of internal audit in risk management from the perspective of risk managers in the banking sector. ***Australasian Accounting, Business and Finance Journal*****, 15(2), 114-129.**

Wheeler, P. B. (2021). Unrecognized expected credit losses and bank share prices. ***Journal of accounting research*****, 59(3), 805-866.**

Yang, B. H. (2017). ***Point-in-time PD term structure models for multi-period scenario loss projection: Methodologies and implementations for IFRS 9 ECL and CCAR stress testing*****. University Library of Munich, Germany.**